

تقييم تطبيق متطلبات نظام إدارة الجودة (ISO-9001:2008) في قسم الشؤون

الهندسية/ جامعة بابل

هاجر فائق خضرير

كلية الهندسة / جامعة بابل

الخلاصة:

نظراً للمشاكل الكثيرة التي يعاني منها قطاع التشييد في العراق في الادارة والجودة التي ادت الى تخلف هذا القطاع الذي لا يزال بعيداً عن تبني فكرة تطبيق فلسفة نظام ادارة الجودة الايزو 9000، لذا تطلب اجراء دراسة ميدانية على عينة منها في سبيل تأشير نقاط الضعف لتنقيتها وتعزيز نقاط القوة فيها. وببناءً على ما نقدم فقد جاء هذا البحث لتقديم تطبيق متطلبات نظام إدارة الجودة الايزو 9001:2008 ودراسة واقع هذا النظم في قسم الشؤون الهندسية/ جامعة بابل، حيث تتناول البحث الجانب النظري والذي شمل الدراسات السابقة ومنظور عام للجودة والمواصفة العالمية الايزو 9001، اما الدراسة الميدانية فقد اشتملت على المقابلات الشخصية لعدد من المختصين والملاكات العاملة في هذا المجال. تم استخدام قوائم الفحص لغرض تحديد واقع حال أداء أنشطة القسم مقارنة بعناصر نظام ضمان الجودة (الايزو) 9001-2008 لإبراز نقاط القوة والضعف الموجودة وبيان مقدار الفجوة الحاكمة بينهما وتحليل أسبابها. كما وان البحث قد خلص الى عدة استنتاجات ووصيات هدفها تشخيص الواقع وتقييمه والسعى لتغييره بهدف الوصول بعمل القسم الى ما يوافق المواصفة العالمية.

ABSTRACT

Considering the many problems that the constructional sector in Iraq suffers from, especially in management and quality, have lead to adopt the idea of quality management system implementation. This system is the ISO 9000. This lead us to carry out a field study on a sample from various constructional sectors, to diagnose weak points and enhance stronger ones.

This research has an objective of implementing the ISO 2008:9001 and studies its effect in the engineering affairs division at the University of Babylon. The theoretical side of the research included previous studies and the scope of quality management and international standards. The practical side of the research conducted in the division included personal interviews with a number of the staff. The testing lists available in the division were used to evaluate the current activities and comparing them with the elements of the ISO 2008:9001. This enabled us to find strong and weak points in division and measure the gap between current activities and requirements of the ISO. According to the findings, many conclusions and suggestions with the aim to evaluate the present situation and the way to change it in accordance with international standards.

المقدمة

تعتبر إدارة الجودة أسلوب إداري حديث ذو فلسفة واضحة يعمل على إيجاد بيئة مناسبة لتحسين مهارات العاملين ومراجعة آليات العمل بشكل مستمر باستخدام جملة من الوسائل والعمليات تحقق أعلى درجة ممكنة من الجودة والتميز في الأداء للوصول إلى مخرجات ترضي المستفيدين وخصوصاً إذا كانت المؤسسة حيوية من حيث الإعمال التي تقوم بها والتي تؤثر بشكل مباشر على الجانب المادي والإستراتيجي كما في مجال التشييد، وذلك من خلال تنمية الرقابة الذاتية، وتشجيع العمل الجماعي، والتركيز على الأدوات

والعمليات والمخرجات، والإسهام في اندماج العاملين، وتحقيق المرونة في الأنظمة، والاهتمام بالمستفيد الداخلي والخارجي، والتحسين المستمر.

ونظراً للتطور الكبير في الآونة الأخيرة على المستوى العالمي في قطاع التشييد والأعمار مما له الأثر الكبير في توجيه الأنظار إلى هذا القطاع حيث تعتبر صناعة التشييد من أهم الصناعات في الوقت الحاضر وتعتبر العنصر المحرك لاقتصاد وتقديم البلد عن طريق تهيئة جميع المؤسسات والبني التحتية له.

قامت عدة دراسات أجنبية هدفها تطبيق أنظمة إدارة الجودة في قطاع التشييد ومنها الدراسة التي قام بها (Stefan Oleander) عام 2001 حول الإدارة العامة للعمليات الإنسانية، حيث أشارت هذه الدراسة إلى عدم وجود نظرة واحدة للإدارة العامة للعملية الإنسانية وقد قصد الباحث بالا داره العامة هي تلبية كافة المتطلبات الرسمية وغير الرسمية لهذه العملية وان قاعدة المعلومات لإدارة العملية الإنسانية يجب أن تحتل المساحة الملائمة من اهتمام الإدارة العليا وان تخصص لها التمويل الكافي ضمن تخطيط المشروع الإنساني وقد تبنى الباحث بالتفصيل فقرات مواصفة الايزو 10006 كقاعدة معلومات مبدئية لإدارة المشروع وخلص إلى ضرورة إدارة المشروع من خلال التركيز على الزبائن الخارجيين وتحديد الطرق الالزامية لإدارة العمل. (Oleander,2001)

وكذلك البحث الذي قام به الباحثان Gunuydin& Arditı حول العوامل المؤثرة على جودة العمليات خلال حياة مشاريع الابنية، حيث حددت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على جودة العمليات خلال مرحلة التصميم والإنشاء والاستخدام وعبر حياة المشروع وجرى تحديد الأوزان المعيارية لها حسب الأهمية النسبية ومن خلال استبيان اعد لهذا الغرض وبينت هذه الدراسة إن العوامل المؤثرة على جودة العمليات حسب أهميتها هي:-

- 1- اتجاه الإدارة باستمرار تحسين الجودة.
- 2- القيادة الاداريه لخلق عمليات فائقة الجودة.
- 3- تدريب جميع الموظفين على إدارة الجودة
- 4- تفعيل دور فرق العمل.

5- تحقيق الرضا والتواافق بين جميع الإطراف المشاركة في العملية. (Gunuydin& Arditı,1998)
اما الدراسات العراقية السابقة منها دراسة الباحث المحمدي عام 2003 حول تطبيقات متطلبات إدارة الجودة الايزو 9001:2000 في قسم الشؤون الهندسية جامعة الانبار والتي تضمنت عرض نظام الجودة وتحليله وتقويمه في قسم الشؤون الهندسية-جامعة الانبار كحالة دراسية بوصفه جزءاً من قطاع التشييد في العراق للاطلاع على تفاصيل أنشطته وارتباطه بالعناصر الأساسية لنظام إدارة الجودة 9001 والمتمثلة بالأسئلة في قوائم الفحص وذلك بالعرض والتحليل لكل عنصر من هذه المواصفة وإيجاد الفجوة بين ما هو مطبق في القسم والمواصفة العالمية الايزو 9001 ليتسنى معرفة نقاط القوه والضعف فيها. كما شملت الدراسة على عرض إجراءات الاستجابة لمتطلبات النظام في قسم الشؤون الهندسية لتحقيق الأهداف المحددة في البحث وتقليل نفقات الضعف وتعزيز نقاط القوه وتحديد برنامج زمني مقترن للعمل بموجبـه. أما التوصيات التي جاءت بالبحث كان أبرزها إدخال مفهوم إدارة الجودة الايزو 9001 في مناهج التعليم العالي وإلزام مؤسسات الدولة في تبني هذا النظام وتوسيعه وتدريب جميع العاملين. (المحمدي,2003)
وكذلك الدراسة التي قام بها الشمري عام 2002 حول دراسة تطبيق متطلبات نظام إدارة الجودة الايزو 9000 لعام 2000 في مشاريع أبنية جامعة ديالي، حيث تضمنت الدراسة دراسة متطلبات اعتماد

نظام إدارة الجودة الآيزو 9001 لعام 2000 وما ورد من مواصفات ملحقه وأدلة عمل مساعدة وخصوصاً مواصفة الآيزو 10006 لعام 1997 وتنظيم إدارة الجودة في إدارة المشاريع الانشائية ودراسة واقع إدارة الجودة في مشاريع الابنيه لجامعة ديالى وتضمنت الدراسه بناء نظام لتقدير الاهمية النسبية لمتطلبات إدارة الجودة وفق مواصفتي الآيزو 9001 و 10006 مع اخذ خصوصية البحث في مجال المشاريع الانشائية للابنيه الجامعية بنظر الاعتبار وتقدير واقع إدارة الجودة في مشاريع جامعة ديالى. وقد أظهرت نتائج البحث تفاوتاً ملحوظاً في نسب توافر متطلبات إدارة الجودة وفق المعايير العالمية في إدارة المشاريع الانشائية لجامعة ديالى. (الشمرى، 2002)

استناداً لما تقدم وجد الباحث دافعاً قوياً إلى دراسة الجودة وإدارتها في مجال قطاع التشيد في الابنية الجامعية لأعداد أنسس يسترشد بها للوصول إلى نظام جوده يمهد مستقبلاً لاستكمال متطلبات المواصفة الدولية الآيزو 9001 - 2008.

(1) مشكلة البحث

تعد الجودة في هذا الوقت من المواضيع المهمة لارتقاء بواقع التشيد في العراق والذي يعاني من ضعف الوعي العلمي لأكثر العاملين في هذا القطاع بالرغم من ان العامل البشري هو الوسيلة الاساسية للوصول الى الغاية المثلثى لذا لابد من ان تكون الوسيلة المعتمدة على مستوى عالٍ من الفهم والدرأة بالعلوم الحديثة والمتطرورة ومنها تطبيق نظام الآيزو 9000 ومتطلباته.

(2) هدف البحث

لتحويل فلسفة الجودة إلى حقيقة، يجب ألا تبقى هذه الفلسفة مجرد نظرية دون تطبيق عملي، ولذلك فبمجرد استيعاب مفهوم الجودة يجب أن تصبح جزءاً من النظام الحالي المتبع. يهدف هذا البحث إلى دراسة النظام الحالي المتبع في قسم الشؤون الهندسية / جامعة بابل وتحديد الواقع الحالي للجودة ودراسة نقاط القوة والضعف في تطبيق متطلبات الآيزو 9001-2008. وذلك باجراء تقييم ميداني عن مؤشرات عدم التطابق مع مواصفات الآيزو.

(3) أهمية البحث

تأتي أهمية الجودة كونها منهج شامل للتغيير أبعد من كونها نظاماً يتبع أساليب مدونة بشكل إجراءات وقرارات لذلك فهي تتطلب إلى ما يقدم من خدمات متكاملة بحيث تؤلف الجودة المحصلة النهائية لجهود العاملين وتsemهم في تحسين الروح المعنوية وتنمية روح الفريق والإحساس بالفخر والاعتزاز، إن هذا البحث يكتسب أهميته نتيجة لقلة وجود دراسات أو بحوث متعلقة بموضوع إدارة الجودة في قطاع التشيد في العراق، وعدم تبني النظم الحديثة لإدارة الجودة وتختلف النظم السائدة واعتمادها على العشوائية والارتباك، بالإضافة إلى حد العاملين بقطاع التشيد في العراق على تطبيق متطلبات الآيزو 9001/2008 والتمهيؤ للحصول على هذه الشهادة.

(4) خطة البحث

للوصول إلى الهدف المطلوب فإن خطة البحث تضمنت الجوانب الآتية:

- 1- الجانب النظري : يتضمن الإطلاع على البحوث و الدراسات السابقة و المصادر الحديثة والتي تتعلق بالجودة و مفاهيمها وتطورها ونظم إدارتها ومن ضمنها الآيزو 9001-2008.
- 2- الجانب الميداني

أ) منهج دراسة الحالة من خلال المعايشة الميدانية في قسم الشؤون الهندسية-جامعة بابل (الحالة الدراسية)
لعرض عرض وتحليل وتقييم نظام الجودة الحالي للقسم ومقارنته بمتطلبات الايزو 9000 - 2008
وبيان مقدار الفجوة الحاصلة بينهما وأسبابها.

ب) القيام بزيارات إلى الجهات ومواقع ذات الصلة بموضوع البحث و أجراء المقابلات مع المسؤولين و
المختصين وتوجيه الاستئله لغرض الحصول على المعلومات المطلوبة.

ج) اعتماد قوائم الفحص (check lists) لغرض تحديد الاستئلة و الاستفسارات وبرمجة مقابلات
البحث مع مختلف العاملين في كل المجالات.

(5) مجتمع البحث

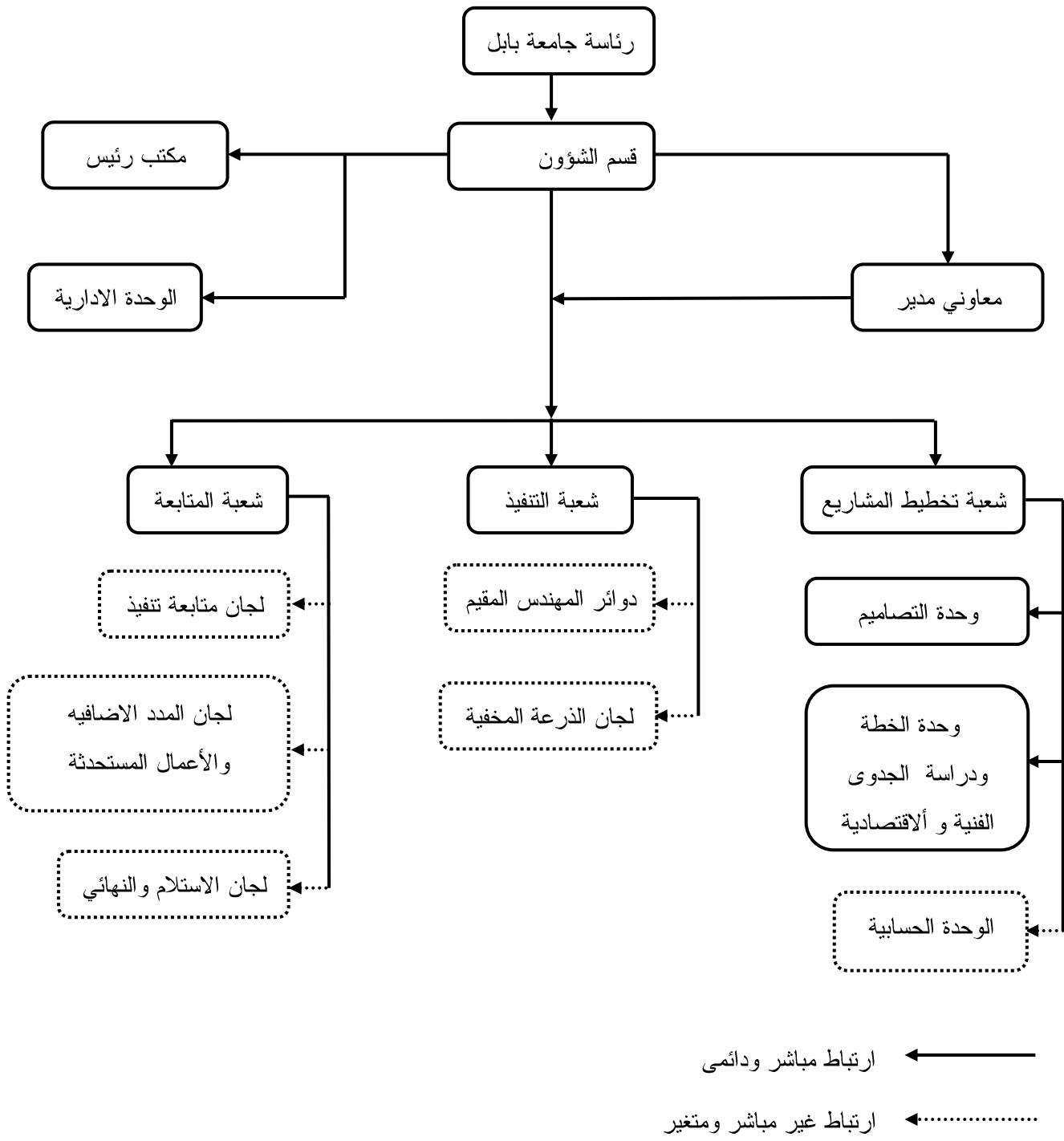
تم اختيار قسم الشؤون الهندسية-جامعة بابل ليكون مجتمع البحث لأنه من الأقسام المهمة والحيوية
لأنه يقوم بالإشراف والتتنفيذ والصيانة على مباني الجامعة لذلك هو بحاجة إلى تطبيق نظام إداري عالي
الجودة لكي يسيطر على الأستراتيجية المتبعة والبالغ المستغلة لذلك تم اختياره كمجتمع بحث وإيجاد متطلبات
أدارة الجودة الشاملة (الايزو) له.

(6) الهيكل التنظيمي والإداري للقسم

إن طبيعة عمل القسم مركزي لعموم أنشطة الجامعة متمثلا بمستوى قسم يرتبط إداريا برئيس
الجامعة وفنيا بدائرة الأعمار والمشاريع في الوزارة. ورئاسة القسم يجب أن تكون من ذوي الخبرة والكفاءة
وحسب القانون يجب أن لا تقل خبرته عن (10) سنوات في إدارة المشاريع ويحمل شهادة لائق عن
البكالوريوس في الهندسة ويفضل من حملة الشهادات العليا.(الملحق رقم 1). يتكون قسم الشؤون الهندسية-

جامعة بابل من الشعب الآتية وكما موضح في الشكل أدناه:

- 1 شعبة التخطيط ودراسة المشاريع
- 2 شعبة التنفيذ
- 3 شعبة المتابعة
- 4 الوحدة الإدارية



شكل(1-1) الهيكل التنظيمي لقسم الشؤون الهندسية-جامعة بابل

7) مفهوم الجودة في اللغة العربية:

أشار المعجم الوسيط إلى أن الجودة تعنى كون الشئ جيداً و فعلها جاد. وإن الأصل الاشتقاقي للجودة في اللغة العربية هو : (ج ود) وهو أصل يدل على التسخّم بالشيء وكثرة العطاء. والجودة : السخي،. ومن اشتقاقاته : الجيد : ضد الرديء. وجودة : صار جيداً. عليه فإن المعنى اللغوي يتضمن : العطاء الواسع والأداء الجيد الذي يبلغ حدّاً فائقاً ومن مرادفات الجودة الإتقان والكفاءة.(المبروك، 2004)

(8) مفهوم الجودة في الإسلام:

لم ترد كلمة "الجودة" في القرآن الكريم والسنة وإنما ورد ما يفوق الجودة مفهوماً ونتائجـاً وهو : (الإتقان)، (الإحسان). فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَرَبِّيَادَةٌ وَلَا يَرَهُقُ وُجُوهُهُمْ قَتْرٌ وَلَا ذَلَّةٌ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ). وقال رسول الله (ص) (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلْتُمْ أَحْدَكُمْ عَمَلاً أَنْ يَنْتَهِي).

(9) المفهوم الاصطلاحي للجودة:

إن الجودة من وجهة النظر البريطانية: "أنها الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من احتياجات المستهلك، وكذلك تحقيق أهداف المشروع معاً". أما وجهة النظر الأمريكية فتعترف: "إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة وخطوط عريضة ومبادئ تدل وترشد المنظمة لتحقيق تطور مستمر وهي أساليب كمية بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تحسن استخدام الموارد المتاحة وكذلك الخدمات بحيث أن كافة العمليات داخل المنظمة تسعى لأن تحقق إشباع حاجات المستهلكين الحاليين والمرتقبين".

أما تعريف إدارة الجودة في الإيزو (9000) "إدارة الجودة هي هيكل تنظيمي من الموارد والأنشطة والمسؤوليات التي توفر لنا الإجراءات والوسائل التي تجعلنا نتفق في قدرة الشركة المنتجة وبوجه عام أي مؤسسه على تحقيق متطلبات الجودة. (<http://ar.wikipedia.org>).

(10) نشأة إدارة الجودة الشاملة :

مرت إدارة الجودة الشاملة بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: من عام 1950م إلى بداية 1960م : في بداية الخمسينيات أبرز المفكر الأمريكي فيجنباوم (Feigenbaum) مفهوم الرقابة الشاملة على الجودة، يعني إنتاج السلع أو الخدمات بطريقة اقتصادية ومطابقة لاحتاجات ورغبات المستفيد من خلال تطوير وصيانة الجودة، وقد أكد فيجنباوم أن الجودة مسؤولية جميع الأفراد العاملين بالمنظمة.

المرحلة الثانية: من عام 1960م إلى بداية 1980م

شهدت السبعينيات ظهور فلسفات عديدة للجودة وإدارتها، كان من أبرزها فلسفة الرواد الأوائل للجودة وهم (إدوارد ديمينج (Edward Deming) و فيليب كروسيبي (Philip Crosby)) في بداية السبعينيات، ثم ظهرت آراء (جوران (Juran)، هؤلاء الأميركيون الثلاثة كان لهم دور كبير في تحسين وتطوير نظريات ومبادئ الجودة.

المرحلة الثالثة: من عام 1980م إلى الآن

حدثت في الثمانينيات وبداية التسعينيات تطورات كبيرة في مفهوم الجودة وإدارتها، حيث ظهر أسلوب حلقات الجودة وفرق الجودة والذي طبقه اليابانيون بفاعلية كبيرة لينتقل مفهوم الجودة بعد ذلك ليصبح وظيفة أساسية للإدارة بدءاً من الإدارة العليا والإدارة الوسطى، والإدارة الإشرافية، وانتهاء بالعاملين كما يغطي كل المجالات الوظيفية بالمنظمة لتعرف الإدارة بذلك بإدارة الجودة الشاملة (TQM)(Total quality Management). (مجلة مركز البحث التربوية، 2006).

(11) أهم رواد إدارة الجودة الشاملة:

- فيليب كروسبى (Philip Crosby) : 1979

يرى كروسبى أن الجودة ما هي إلا الانعكاس لمدى معيارية القيادة وكذلك الأدوات الأخرى التي تعكس معايير الجودة. وقد عرف إدارة الجودة بأنها المطابقة مع المتطلبات.

- إدوارد ديمنج (Edwards Deming) : 1986

وهو مهندس أمريكي ويعتبر الأب الروحي لإدارة الجودة وقد أدرك ديمنج أن الموظفين هم الذين يتحكمون بالفعل في عملية الإنتاج وابتكر ما يسمى بدائرة ديمنج(خطط، نفذ، افحص، تصرف) وقد عرف إدارة الجودة على إنها درجة متوقعة من التناقض والاعتماد تناسب السوق بتكلفة منخفضة.

- جوزيف جوران (Joseph Juran) : 1989

لقد ركز جوران على العيوب والأخطاء أثناء الأداء التشغيلي (العمليات) وكذلك على الوقت الضائع أكثر من الأخطاء المتعلقة بالجودة ذاتها كما أنه ركز على الرقابة على الجودة دون التركيز على كيفية إدارة الجودة ولذا يرى أن الجودة هي دقة الاستخدام حسب ما يراه المستفيد.(البنا، 2007)

(12) مفهوم الايزو:

هي المنظمة العالمية للتقييس(International Organization for Standardization)، جاء اختصارها (ISO) اعتماداً على الكلمة اليونانية "ISOS" والتي تعني "Equal" "متساوي". وهي اتحاد عالمي مقره في جنيف ويضم في عضويته أكثر من 90 هيئة تقييس وطنية، وكذلك يشارك فيها معهد المعايير البريطاني BSI وكذلك يشارك معهد المعايير الأمريكي ANSI من الولايات المتحدة الأمريكية. (<http://hrm-groub.com>)

ولقد انتمى العراق إلى هذه المنظمة عن طريق الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية عام 1970.(كريم فخري هلال، عامر احمد غازى، 2009)

أن نشاط الايزو ازداد مع الوقت وتم لأن نشر العديد من المعايير عن طريق الايزو. إن الذي ساعد على انتشار تلك المعايير هو اهتمام العديد من المصنعين بها والوكالات التجارية عالميا باستخدام تلك المعايير فألا يراعي أن تكون الأعمال والصناعات مطابقة للمعايير العالمية الايزو حتى يضمن أن تكون مقبولة الاستخدام في جميع دول العالم مما يزيد من حجم التعاملات والمبيعات والتسويق.

(13) نشأة الايزو 9000:

إن معايير الايزو 9000 تم إصدارها سنة 1987 قريباً جداً من المعايير البريطانية BS5750 في الأجزاء 1 و 2 و 3 ونفس الترتيب العام للأجزاء ولكن الايزو أضاف جزء وهو يمثل مرشداً عاماً للمعايير يوضح المفاهيم الأساسية وبعض التطبيقات التي تستفيد منها من سلسلة ISO 9000. أما في 10 ديسمبر سنة 1987 وافقت المجموعة الأوروبية للمعايير Technical Board of the European Standardisation for Standardisation على العمل بمعايير الايزو 9000 كما اعتبرت رسمياً أنها معايير قياسية للدول الأوروبية وبدون أي تعديل تم نشرها في EN29000 سنة 1987 واللغة الرسمية للمعايير للمعايير الأوروبية

هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية كما اتفقت المجموعة الأوروبية على ترجمة تلك الموصفات إلى لغة كل بلد بلغتها.

وبعد ذلك تم تطوير تلك الموصفات واصحافه تطوير كان سنة 1994 حيث تم تعديل حوالي 250 فقره وهي غالبا تقوم بتوضيح الموصفات وتجعلها سهلة في القراءة ومع الوقت ازدادت عدد الدول التي تعمل بتلك الموصفات.(الريدي،2005).

(14) أسباب استخدام نظام الايزو 9000 :

- 1- نظام أداري سهل التطبيق.
- 2- الوقت اللازم للتطبيق قصير نسبيا.
- 3- يمكن من خلاله الوصول إلى الجودة الشاملة.
- 4- الحصول على شهادة الايزو 9000 عامل تسويقي مهم
- 5- طبق النظم في العديد من المؤسسات والشركات وثبت نجاحه.(<http://www.dallah-hospital.com>)

(15) شهادة الايزو :

يتضمن مدلول شهادة ايزو 9000 هو الحصول على شهادة ايزو من قبل جهة معترف بها أو طرف ثالث. والإيزو نفسها لا تعطي الشهادة إذ أن شهادة ايزو 9000 هي تأكيد من قبل جهة إصدار الشهادة أو طرف ثالث على إن نظام إدارة الجودة الذي يعطي ناحية محددة من النشاطات قد تم تقييمه ووجد انه يتوافق مع مقاييس ايزو 9000 . <http://www.ISO.org>

(16) أسماء بعض الشركات المانحة لشهادة المطابقة الدولية الايزو (ISO-9001) :

- 1- QAR: Quality Assurance Register.
- 2- BVQI: Bureau Veritas.
- 3- GCL: Global Certification Ltd.
- 4- BSI: British Standards Institution.
- 5- CB: Certification Bodies.
- 6- AQAP: Allied Quality Assurance Publication.

حيث أن هذه الشركات تعتبر جهات اعتماد دولية.(كريم فخري هلال، عامر احمد غازي، 2009).

(17) بيانات احصائية للدول العربية:

الدولة	اسم	ت	عدد المؤسسات الاقتصادية المطبقة للنظام وفق شهادات عالمية وطنية لغاية عام 1997	عدد المؤسسات الاقتصادية المطبقة للنظام وفق شهادات عالمية وطنية لغاية عام 2007
الإمارات	1		975	38000
مصر	2		344	34500
السعودية	3		211	31000
قطر	4		29	22000
البحرين	5		30	19000
الكويت	6		28	16000
المغرب	7		60	13500
الأردن	8		51	11500
سوريا	9		7	7300
ليبيا	10		-	6500
تونس	11		51	4500
اليمن	12		-	أقل من 500
العراق	13		-	لاتتجاوز(خمس منظمات) وبحدود العشر شركات (شهادة وطنية) منحت من الجهاز المركزي للتحقيقات والسيطرة النوعية
السودان	14		1	لاتوجد بيانات حديثه
عمان	15		53	لاتوجد بيانات حديثه

(كريم فخري هلال، عامر احمد غازي، 2009)

(18) عرض وتحليل نظام إدارة الجودة في قسم الشؤون الهندسية/جامعة بابل

لعرض الوقف على واقع إدارة الجودة والأنشطة المتعلقة بها ولمعرفة مدى تطبيق نظام إدارة الجودة في قسم الشؤون الهندسية/جامعة بابل. سنعرض واقع حال عينة البحث من خلال العرض والتحليل لكل فقره من فقرات مواصفة الإيزو (9001:2008) وصياغتها على شكل أسألة ضمن قوائم فحص وإيجاد العلاقة بين ما هو موجود فعلا وبين المواصفة حيث تم تقسيم قوائم الفحص إلى (مطبق كليا، مطبق جزئيا، غير مطبق) وكذلك إيجاد نقاط القوه ونقاط الضعف لكل فقره مع تشخيص الأسباب.

جدول رقم (1) قائمة الفحص الخاصة بتوفيق نظام إدارة الجودة:متطلبات عامة

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	نظام إدارة الجودة متطلبات عامة
*			هل قامت المنظمة بوضع و توثيق نظام إدارة الجودة طبقاً لمتطلبات و ضوابط المواصفة الدولية الإيزو 9001\2008 ؟
*			- هل تمت المحافظة على ديمومة فاعلية النظام و تطويره باستمرار؟
*			- هل حددت المهام المستثناء من النظام و من ثم تتبع المهام المشتملة؟
*			- هل تم تحديد العلاقات بين الأدارات و الأقسام المختلفة في المنظمة بما يخص تطبيق مهام النظام؟
*			هل حددت و وفرت المواد اللازمة لتنفيذ متطلبات مهام النظام بما فيها المعدات و الأجهزة و المواد و طرائق الاختبار و القياس؟
*			- هل تم تحديد معايير القبول للسيطرة على فاعلية الأداء النوعي للمهام وجودة المنتجات؟
*			هل يتم قياس و تحليل النتائج التنفيذية للمهام للتتأكد من مقدرة المنظمة على الإيفاء بمتطلبات التطبيق الهدف للنظام؟

نقاط الضعف:

1- عدم امتلاك او استخدام القسم لنظام إدارة الجودة طبقاً للمواصفة الدولية ايزو 9001:2008، وكذلك عدم امتلاكه لنظام واضح خاص بالجودة لعدم توفر المواد الازمة لتنفيذ متطلبات الجودة بما في ذلك المعدات والأجهزة والمواد وطرائق الاختبار والقياس.

جدول رقم (2) قائمة الفحص الخاصة بتوفيق متطلبات التوثيق للمواصفة العالمية في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	متطلبات التوثيق
*			هل تم إعداد دليل الجودة وفقاً لمتطلبات هذه المواصفة و بالاستعانة بأرشادات المواصفة ISO-10013؟
*			- هل تم إعداد دليل للطراائق الإجرائية كافة طبقاً لمتطلبات هذه المواصفة؟
*		*	- هل تم تسمية الأشخاص المسؤولين عن اعتماد و حفظ الوثائق للفعاليات ذات العلاقة بالجودة كافة؟
*		*	هل حدّدت الصالحيات و المسؤوليات المتعلقة بإعداد و توزيع و مراجعة الوثائق ذات العلاقة بالجودة و السيطرة عليها؟
*			- هل تم تحديد و ترميز الوثائق المعتمدة للجودة داخل النظام؟
*			- هل يتم إصدار و توزيع و تعديل و إلغاء الوثائق المتعلقة بالنظام؟
*			- هل تم حصر و توحيد كافة الاستمرارات و النماذج المتعلقة بالنظام؟
*			- هل حدّدت السجلات المطلوبة لتوثيق نتائج تطبيقات النظام؟
*	*		- هل حدّدت فترات زمنية لاحتفاظ بكل نوع من أنواع السجلات؟
*	*		- ما هو السياق المعتمد لإثبات السجلات المتقدمة؟
	*	*	هل تمتلك المنظمة سجلات لتوثيق نتائج تطبيقات مختلف الأنشطة ذات العلاقة بالجودة بما في ذلك الإجراءات العلاجية المتخذة عند ظهور حالات عدم المطابقة؟
*			- هل حدّدت الظروف الملائمة لخزن السجلات لتفادي تلفها و سهولة استرجاعها عند الحاجة؟
*	*		- هل تم تحديد الأشخاص المسؤولين عن اعتماد و حفظ السجلات ذات العلاقة بالجودة؟

نقطات القوة:

- 1- هناك ترميز خاص للسجلات المخزنية بحيث يكون من السهولة تتبع أي وثيقة من قبل الشخص المسؤول عن حفظ السجلات.
- 2- وجود سياق معروف ومعتمد لألاف السجلات المتقدمة حيث يتم إتلافها تحت اشراف لجنه في رئاسة الجامعة تسمى لجنة إتلاف الوثائق ويرئسها شخص بدرجة مدير عام.
- 3- وجود سجلات لتوثيق نتائج تطبيقات مختلف الانشطة ذات العلاقة بالجودة بما في ذلك الإجراءات العلاجية المتخذة عند ظهور حالات عدم التطابق.

نقطات الضعف:

- 1- ان عدم تبني نظام واضح للجودة ادى الى عدم تبني صيغة متبعة لتوثيق الاجراءات الازمة للقيام بالعمليات المؤثرة في الجودة فلا يوجد دليل للجودة يعرف سياستها واهدافها او دليل يضم تعليمات العمل الفنية.
- 2- عدم امتلاك القسم نظام لضبط الوثائق والمعلومات الخاصة بالجودة يختص باعتماد ومراجعة وتحديث واجراء التعديلات على الوثائق وتميزها وكونها متوفرة في نقاط الاستخدام.
- 3- استخدام طرق غير صحيحة لخزن السجلات وعدم وجود ظروف ملائمة لخزن لتلافي تلفها وسهولة استرجاعها عند الحاجة.

جدول رقم (3) قائمة الفحص الخاصة بمؤشر التزام الاداره في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	مسؤولية الادارة التزام الاداره
*			هل هناك تعهد موثق من قبل الادارة العليا للمنظمة باعتماد التحسين المستمر لنظام إدارة الجودة كمنهج عمل ثابت؟
*			هل هناك التزام موثق من الإدارة العليا للمنظمة بتوفير الموارد الضرورية لتحقيق الجودة التي تتجاوب مع متطلبات الزبائن؟
*			هل تقوم الإدارة العليا للمنظم بمراجعات إدارية دورية للتأكد من ديمومة و كفاءة نظام إدارة الجودة و تطويره باستمرار؟

نقطات الضعف:

- 1- عدم تبني نظام واضح خاص بالجودة وتطبيقه أدى إلى انعدام وجود التزام واضح وملموس من قبل الإدارة العليا (أو مثل عنها) لغرض تطبيق النظام وتدقيقه والمحافظة عليه.

جدول رقم (4) قائمة الفحص الخاصة بمؤشر الاهتمام بالزبائن

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	الاهتمام بالزبائن
*			1- هل تعتمد المنظم سياقاً موثقاً للتحديد التدقيق لمتطلبات الزبائن؟
*			2- هل توافق متطلبات الزبائن بعد تحديدها بشكل دقيق و توفر المقدرة لدى المنظمة على الإيفاء بها في سجل معتمد لهذا الغرض؟
*			3- هل تتم عملية تقييم مقدرة المنظمة على تلبية متطلبات الزبائن؟
*			4- هل هناك سياق معتمد لمراجعة متطلبات الزبائن؟
*			5- هل تتم التعديلات على متطلبات الزبائن بموجب نظام معتمد لهذا الغرض؟

نقطات الضعف:

- 1- عدم وجود سياق موثق للتحديد وتدقيق ومراجعة متطلبات الزبائن، بالإضافة الى عدم وجود تعديلات على متطلبات الزبائن بموجب نظام معتمد لهذا الغرض.

جدول (5) قائمة الفحص الخاصة بسياسة الجودة في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	سياسة الجودة
*			1- هل سياسية الجودة ملائمة لأهداف المنظمة من حيث الموارد الضرورية لتحقيقها ؟
*			2- هل تتضمن سياسة الجودة التزام وإلزام من قبل الاداره العليا بتحقيق الجودة و تطويرها باستمرار ؟
*			3- هل تهيئ سياسة الجودة إطار عمل واضح لتحديد أهداف الجودة ؟
*			4- هل تم صياغة الجودة بلغة سهلة الفهم والاستيعاب من قبل مختلف مستويات العاملين في المنظمة؟
*			5- هل تم أبلاغ العاملين كافة في المنظمة بسياسة الجودة والتأكيد من فهمها و تنفيذها ؟
*			6- هل تقوم الاداره العليا بمراجعات دوريه للتأكد من استمرارية ملائمة سياسة الجودة وتطورها؟

نقطات الضعف:

- 1- عدم تبني القسم لسياسة خاصة بالجودة موقته ومعلنة ومفهومة من قبل العاملين.

جدول (6) قائمة الفحص الخاصة بتوافر مؤشر التخطيط في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	التخطيط
*			1- هل أهداف الجودة متوافقة مع سياسة الجودة و قابلة للقياس ؟
	*		2- هل أهداف الجودة ممكنة التحقيق ضمن إمكانيات الوظائف ذات العلاقة بالجودة المعتمدة في المنظمة؟
	*		3- هل أهداف الجودة تنص على وجوب تحقيق المنتجات طبقاً لاحتياجات النوعية للزيائن ؟
	*		4- هل تقي أهداف الجودة بتعهد الاداره العليا بالتحسين المستمر لجودة المنتجات المعتمدة كمنهج عمل ثابت ؟
	*		5- هل يتم تحديد وتوثيق الإجراءات وتعليمات العمل لتحقيق الجودة ؟
	*		6- هل يتم التأكيد من أن المنظمة تقوم بتنفيذ إجراءات تشغيل تقنية تفصيلية لكل حالة لها تأثير على جودة المنتوج ؟
	*		7- هل توثق الفعاليات التي تتضمن توافق العمليات الانتاجيه مع التفتيش والاختبار ويتم متابعتها ؟
	*		8- هل يتم تحديد وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الجودة بما فيها المعدات والاجهزه والمواد وطرق الاختبار والقياس.
	*		9- هل تحدد معايير القبول لكافة المتطلبات والخصائص النوعية للمنتجات ؟
*			10- هل يتم تحديد الإجراءات الخاصة بمصادقة الزبون على خطط الجودة ؟

نقطات القوه:

- 1- وجود توثيق للفعاليات التي تتضمن توافق العمليات الانتاجيه مع التفتيش والاختبار حيث يتم متابعة ذلك من خلال الزيارات الدوريه لموقع العمل من قبل شعبة الإشراف والمتابعة وتحديد مدى مطابقتها مع المواصفات الموضوعة لذلك.

- 2- وجود تحديد لمعايير القبول لكافة المتطلبات والخصائص النوعية للمنتجات لأنه عند إهالة المشروع يتم إحالته مع المواصفات والشروط الموضوعة لذلك ويتم التدقيق والاستلام على تلك المواصفات.

نقطات الضعف:

- 1- عدم وجود تحديد للاجراءات الخاصة بمصادقة الزبون على خطط الجودة وكذلك محدودية تحقيق المنتجات طبقاً لاحتياجات النوعية للزيائن بسبب غياب التنسيق بين الجهة المنفذة والمشرفة والزبون.

- 2- محدودية إمكانية تحقيق أهداف الجودة ضمن إمكانيات الوظائف ذات العلاقة بالجودة بسبب ضعف في الخبرة والدراءة للعاملين في هذا المجال ونقص في الموارد الازمه.

- 3- محدودية تحديد وتوثيق الإجراءات وتعليمات العمل لتحقيق الجودة بسبب غياب سياسة الجودة في القسم.

4- عدم توفر المواد الازمة لتحقيق الجودة بما فيها المعدات والاجهزه والمواد وطرائق الاختبار والقياس.

جدول رقم (7) قائمة الفحص الخاصة بتحديد المسؤوليات والصلاحيات والاتصالات

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	المسؤوليات والصلاحيات والاتصالات
	*		هل تم تحديد و توثيق المسؤوليات والصلاحيات ذات العلاقة بالجودة للأفراد في مختلف الدوائر والأقسام في المنظمة ؟
	*		هل تمتلك المنظمة نظاماً للاتصالات الداخلية بما في ذلك عقد اجتماعات دورية للمعنيين لمناقشة فاعلية نظام إدارة الجودة؟
*			هل تم تسمية ممثل الاداره للقيام بالإشراف على تطبيق المواصفة الدولية للجودة الايزو 9001؟
*			هل يقوم ممثل الادارة العليا برفع تقارير دورية عن كفاءة أداء نظام إدارة الجودة معززة بمدى الحاجة لتحسين النظام ؟
*			هل يقوم ممثل الادارة بنشر الوعي بوجوب تحقيق متطلبات الزبائن داخل المنظمة ؟

نقاط الضعف:

1- المسؤوليات موجودة ولكن الصلاحيات محددة فقط بجهة التعاقد، فاوامر الغيار الاقل من 20% من الفقرة من صلاحيات رئيس الجامعة والاكثر من 20% صلاحية الوزير، اما اوامر الغيار كالحذف والاستحداث والمدد الاضافية فمن صلاحيات الوزارة.

2- محدودية نظام الاتصالات الداخلية والاعتماد على بعض الزيارات الميدانية مع رئيس الجامعة وعقد اجتماعات دورية شهرية للمعنيين.

3- عدم وجود ممثل للادارة للقيام بالإشراف على تطبيق المواصفة الدولية (الايزو).

جدول رقم (8) قائمة الفحص الخاصة بالمراجعة الإدارية في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	المراجعة الإدارية
*			هل تقوم الاداره العليا للمنظمة بالمراجعة الإدارية لنظام إدارة الجودة بصيغه دورية؟ او كذلك كلما استدعت الحاجة لذلك ؟
*			هل ينتج عن المراجعة الإدارية تحديد فرص تحسين كفاءة نظام إدارة الجودة بما في ذلك سياسية وأهداف الجودة ؟
*			هل تتضمن مدخلات نتائج التدقيقـات الداخلية للجودة والمعلومات عن شكاوى المستهلكـين ونـسب التـلف وـمدى مـطابـقة المنتـجـاتـ للمـواصـفاتـ؟
*			هل تتضمن مخرجـات المراجـعة الإدارـية اتخـاذ الإجرـاءـات لـتطـوير جـودـةـ المنتـجـاتـ بما يـفـيـ بـمتـطلـباتـ الزـبـانـ وـيـفـوقـ تـوقـعـاتـهمـ وـتـوفـيرـ المـوارـدـ الـازـمةـ لـذـاكـ؟

نقاط الضعف:

1- عدم وجود مراجعة إدارية دورية لنظام الجودة من قبل القسم.

2- عدم وجود مراجعة لنتائج التدقيقـات الداخلية والمـعلومات عن شـكاـوىـ المستـهـلـكـينـ ومـدىـ المـطـابـقـةـ معـ المـواصـفاتـ.

جدول رقم (9) قائمة الفحص الخاصة بمؤشر توفير الموارد في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	توفير الموارد
*			هل تقوم المنظمة بتحديد وتوفير الموارد الازمة لتطبيق نظام إدارة الجودة والمحافظة على ديمومته والتحسين المستمر لفعالياته.
*			2- هل تتوفر التجهيزـاتـ الملـائـمةـ لـتحقـيقـ متـطلـباتـ ضـيـطـ جـودـةـ الإـجـراءـاتـ وـالـمـنـتجـاتـ؟
*			هل تخصص او قاتـاـ تـكنـولـوجـيـ لـلـفـحـصـ وـالـاخـتـارـ لـعـامـلـ الـإـنـتـاجـ وـقـسـمـ ضـيـطـ جـودـةـ عـنـ إـعـادـ بـرـامـجـ الـإـنـتـاجـ؟

مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية / المجلد 20 / العدد 1 : 2012

4- هل يتم التركيز على وجوب إرضاء الزبائن بالتجاوب مع متطلبات النوعية ؟

نقط الضعف:

- 1- عدم توفير الموارد الازمه لتطبيق نظام إدارة الجودة والمحافظة على ديمومته والتحسين المستمر لفعالياته.
- 2- عدم توفر التجهيزات الملائمة لتحقيق متطلبات ضبط جودة الإجراءات والمنتجات والاعتماد على استعارة بعض الأجهزة من الأقسام الأخرى في الجامعة.
- 3- عدم تخصيص أوقاتاً تكنولوجية للفحص والاختبار لعامل الإنتاج وقسم ضبط الجودة عند إعداد برامج الإنتاج.
- 4- عدم وجود تركيز على وجوب إرضاء الزبائن بالتجاوب مع متطلباته النوعية.

جدول رقم (10) قائمة الفحص الخاصة بالموارد البشرية في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	الموارد البشرية
	*		هل لدى الإفراد في الواقع ذات التأثير على جودة المنتج في المنظمة بالتعليم المتخصص المناسب والمهارة والخبرة لتحقيق الجودة المطلوبة ؟
*	*		2- هل يتم تحديد الكفاءة الضرورية للإفراد الذين ينفذون الإعمال المؤثرة على جودة المنتوج ؟
*	*		3- هل يتم توفير تدريب النوعي المناسب للأفراد العاملين في مجال إدارة نظام الجودة ؟
*	*		4- هل تقوم المنظمة بإعداد برامج توعية وتدريب لمواجهة متطلبات ومشكلات الجودة وهل تقييم فعالية هذه البرامج ؟
*			5- هل يتم التأكيد على وعي وأدراك العاملين للصلة الوثيقة بين إنجاز إعمالهم بالجودة المطلوبة وتحقيق سياسية وأهداف الجودة المعتمدة في المنظمة ؟
	*		6- هل تعتمد المنظمة سجلات تبين فيها كل ما يتعلق بالتعليم والتدريب والنوعية ورفع المهارات والكافاءات للعاملين في مجال الجودة ؟
*			7- هل يتم تدريب أو إشراك منتسبي من المنظمة لاكتساب الخبرة والمهارات للقيام بالمراجعة الإدارية والتدقيق الداخلي للجودة ؟

نقط القوه:

- 1- يوجد لدى الإفراد في الواقع ذات التأثير على جودة المنتج في القسم التعليم المتخصص المناسب والمهارة والخبرة لتحقيق الجودة المطلوبة.
- 2- يتم تحديد الكفاءة الضرورية للإفراد الذين ينفذون الإعمال المؤثرة على جودة المنتوج .
- 3- وجود سجلات تبين فيها كل ما يتعلق بالتعليم والتدريب والنوعية ورفع المهارات والكافاءات للعاملين في مجال الجودة.

نقط الضعف:

- 1- عدم توفر التدريب النوعي المناسب للإفراد العاملين في مجال إدارة نظم الجودة.
- 2- عدم التأكيد على وعي وأدراك العاملين للصلة الوثيقة بين إنجاز إعمالهم بالجودة المطلوبة وتحقيق سياسة وأهداف الجودة المعتمدة في القسم
- 3- محدودية القيام بإعداد برامج التوعية والتدريب ويقتصر دخول هذه البرامج لاستيفاء متطلبات وشروط الترقى الوظيفية لا لمواجهة متطلبات ومشكلات الجودة.

جدول رقم (11) قائمة الفحص الخاصة بمؤشر البنية الأساسية في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	البنية الأساسية
	*		1- هل تتوفر في الأبنية وموقع العمل ظروف العمل الملائمة لإنجاز الإعمال بما يزيد من الأداء ؟
*			هل توجد إجراءات للاحفاظ بظروف مسيطر عليها في كل منطقة من مناطق العمليات الإنتاجية ذات التأثير على الجودة ؟

	*	3- هل تعتمد إجراءات لمتابعة العمليات الخاصة والتحكم بالقياسات البالغة الدقة ؟
	*	هل الخدمات المساعدة (المواصلات والاتصالات) بالمستوى الذي يعمل على المحافظة على فعالية نظام إدارة الجودة ؟
	*	5- هل يتم اعتماد طائق للمحافظة على البرمجيات والحواسوب لتحكمها من الأداء بالجودة المطلوبة ؟
*		6- هل تعتمد الصيانة الضرورية للمعدات والأدوات لضمان قدرتها على تحقيق الجودة الازمة ؟
*		7- هل توجد إجراءات موقته تحدد طائق الإنتاج والخدمة ؟
	*	8- هل تتوفر مواصفات مرجعية ودستير عمل وخطط جودة لأحكام السيطرة على العمليات الإنتاجية ؟

نقط القوه:

- اعتماد إجراءات لمتابعة العمليات الخاصة والتحكم بالقياسات البالغة الدقة ومنها الرجوع إلى الجهات التخصصية الاستشارية ذات العلاقة.
- اعتماد طائق للمحافظة على البرمجيات والحواسوب لتحكمها من الأداء بالجودة المطلوبة.
- توفر مواصفات مرجعية ودستير عمل وخطط جوده لإحكام السيطرة على العمليات الإنتاجية حيث تعتمد المواصفات الفنية للابنيه والإنشاءات.

نقط الضعف:

- محodosية توفر ظروف العمل الملائمة في الأبنية وموقع العمل بما يضمن جودة الأداء مثلا المكان غير مناسب من ناحية ملائمته لأجزاء العمل وعدم اتساعه للموظفين
- عدم وجود إجراءات للاحتفاظ بظروف مسيطر عليها في كل منطقة من مناطق العمليات الإنتاجيه ذات التأثير على الجودة، حيث ان لكل مشروع يفترض ان تكون له دائرة مهندس مقيم واحتياجاتها تصرف من مبلغ الاشراف والمراقبة للمشروع قانوناً، حالياً يتم الاعتماد على المتوفى من البيانات القديمة.
- محodosية الخدمات المساعدة (المواصلات والاتصالات) بالمستوى الذي يعمل على المحافظة على فاعلية نظام إدارة الجودة مثلا في مجال الاتصالات يتم الاعتماد فقط على خدمات شبكات الهاتف والجوال، وكذلك قلة وسائل المواصلات لعدم توفرها بصورة كافية.
- عدم وجود صيانة دوريه للمعدات والأدوات لضمان قدرتها على تحقيق الجودة الازمة.
- عدم وجود إجراءات موقته تحدد طائق الإنتاج والخدمة.

جدول(12) قائمة الفحص الخاصة ببيئة العمل في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	بيئة العمل
*			هل تقوم المنظمة بتحديد متطلبات إدارة بيئه العمل الازمة لتحقيق مطابقة المنتجات للجودة المستهدفة ؟
*			هل تمتلك المنظمة نظاماً للتأكد من تطبيق متطلبات بيئه العمل الفيزيائية (الحرارة، الضوضاء، الإضاءة والإشعاعات) والكيماوية (الأتربة، الرمال، الغازات، والأبخرة) والبيولوجية (الجراثيم، الفطريات والطفيليات).
*			هل تطبق المنظمة نظام علاقه الإنسان بالماكنة لتأمين بيئه وظروف عمل خالية من الحوادث والإصابات وجو عمل يضمن الراحة البدنية والذهنية للعاملين بجانب التفتيش على المخاطر في موقع وجو ومحبط العمل ؟
*			هل تقوم المنظمة بأجراء تفتيش دوري على متطلبات بيئه العمل السليمة بموجب قوائم فحص مقرة لكل نوع من أنواع المتطلبات ؟
	*		هل تعتمد المنظمة سيارات عمل تضمن خلق علاقات إنسانية طيبة من التعاون والتقة والاحترام المتبادل بين العاملين كافية في بيئه العمل ؟
*			هل تتتابع المنظمة تطبيق تعليمات السلامة المهنية و التفتيش على رسائل مكافحة الحرائق و المواد القابلة للاشتعال لتوفير بيئه عمل آمنة ؟
*			هل تعتمد المنظمة برامجا سنويآ للسلامة المهنية وتقوم بمتابعة تطبيقه لتحسينه وتطويره باستمرار طبقاً لخصوصية العمل ومستحدثاته؟
*			هل تقوم المنظمة بالفحوصات الطبية الدورية للتشخيص المبكر للإصابة بالإمراض المهنية والتأكد من سلامه الأجهزة والمعدات ووسائل الوقاية الشخصية التي تتطلبها الصحة المهنية؟

مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية / المجلد 20 / العدد 1 : 2012

	*	هل هناك سياق ينظم أوقات الراحة في إثناء وقت العمل لتجديد النشاط واستبعاد مسببات التعب والإرهاق ؟
*		هل تقوم المنظمة بالمحافظة على نظافة الأبنية المشروع والمطعم والمرافق الصحية والتخلص من الفضلات الإنتاجية وتحضير بيئة العمل ؟
*		هل تراعي المنظمة المظهر الخارجي والداخلي لبيئة العمل من حيث التسجيل وتنظيم الحدائق واكتفاء الأبنية والاسيجه بالألوان التي تكسب الجمالية المناسبة مع طبيعة العمل وخصوصيات المنتجات ؟

نقط القوه:

- 1- وجود سياق ينظم أوقات الراحة إثناء وقت العمل لتجديد النشاط واستبعاد مسببات التعب والإرهاق
- 2- وجود وبشكل محدود سياقات عمل تضمن خلق علاقات إنسانية طيبة من التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين العاملين كافة في بيئة العمل.

نقط الضعف:

- 1- عدم وجود نظام للتأكد من تطبيق متطلبات بيئة العمل
- 2- عدم وجود نظام لتأمين بيئة وظروف عمل خالية من الحوادث والإصابات وجو عمل يضمن الراحة البدنية والذهنية للعاملين.
- 3- عدم وجود متابعة لتطبيق تعليمات السلامة المهنية والتفتيش على وسائل مكافحة الحرائق والمواد القابلة للاشتعال لتوفير بيئة عمل آمنة.
- 4- عدم وجود مراعاة للمظهر الخارجي والداخلي لبيئة العمل من حيث التسجيل وتنظيم الحدائق واكتفاء الأبنية والاسيجه بالألوان التي تكسب الجمالية المناسبة مع طبيعة العمل.

جدول رقم (13) قائمة الفحص الخاصة بالتخفيط لتحقيق النموذج في القسم

				تحقيق المنتوج الخطيط لتحقيق المنتوج
غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا		
	*		هل يتم وضع خطة تفصيلية للعمليات الازمة لتحقيق أهداف الجودة ومتطلباتها قبل المباشرة بالإنتاج وإثناء تنفيذه ؟	
	*		هل توجد إجراءات موثقة لأنشطة الفحص والاختبار والتأكد من تحقيق المنتوج لمتطلبات الجودة ؟	
	*		هل تمتلك المنظمة سجلات للبرهنة على تطابق متطلبات الجودة في العمليات والمنتجات ؟	
*			هل توجد مسؤوليات وصلاحيات محددة وموثقة بما يتعلق بنظم التفتيش والاختبار عند استلام المواد الواردة وفي مراحل التصنيع المختلفة ؟	
*			هل يتم التأكيد من إن مخرجات العملية التخطيطية متوافقة مع التكنولوجيا المعتمدة والمعدات وطرق العمل في المنظمة ؟	

نقط القوه:

- 1- يتم وضع خطه تفصيلية للعمليات الازمة لتحقيق أهداف الجودة ومتطلباتها قبل المباشرة بالإعمال وإثناء التنفيذ وذلك من خلال دراسة المشروع.
- 2- وجود إجراءات موثقة لأنشطة الفحص والاختبار للتأكد من تحقيق الإعمال لمتطلبات الجودة ويتم عن طريق المطابقة للمواصفات الفنية حيث إن هذه الشروط أو المواصفات تكون مضمونة في العقد.

نقط الضعف:

- 1- محدودية وجود توافق بين مخرجات العملية التخطيطية التي يجب إن تكون متوافقة مع التكنولوجيا المعتمدة والمعدات وطرق العمل.

جدول رقم (14) قائمة الفحص الخاصة بالعمليات المتعلقة بالزبون

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	العمليات المتعلقة بالزبون
*			1- هل تحدد المنظمة متطلبات الزبون بما في ذلك متطلبات التسليم وخدمات ما بعد البيع ؟
*			2- هل تقوم المنظمة بتحديد المتطلبات غير المحددة من الزبون لضورتها للاستخدام ؟
*			3- هل تحدد المنظمة الالتزامات المتعلقة بالمنتج بما فيها المتطلبات النظامية والقانونية ؟
*			4- هل تقوم المنظمة بمراجعة كل طلب تجهيز للتأكد من توفر مستلزماته الإنتاجية ؟
*			5- هل تقوم المنظمة قبل الالتزام بالتجهيز بإيجاد الحلول لمتطلبات المتعارضة ؟
	*		هل يتم عرض الطلبات الجديدة على الدوائر والأقسام ذات العلاقة في المنظمة للوقوف على آرائها قبل التعاقد ؟
	*		7- هل هناك سياق معتمد لمعالجة المعلومات الراجعة من الزبون بضمها الشكاوي ؟
	*		هل هناك تسجيل نتائج لمراجعة الطلبات والعقود وما يترتب عليها من إجراءات في سجل يعتمد لهذا الغرض
	*		9- هل تضع المنظمة سياسة معتمدة لتعديل عقود التجهيز في حالة تغير متطلبات الزبون ؟
*			10- هل تؤخذ نتائج مراجعة العقد كملاحظات عند تصميم المنتوج المعاد عليه؟

نقاط القوة:

- تحديد الالتزامات المتعلقة بالإعمال بما فيها المتطلبات النظامية والقانونية.
- وجود مراجعة لكل طلب تجهيز للتأكد من توفر مستلزماته الإنتاجية قبل كل هذا يتم إيجاد الحلول للمتطلبات المتعارضة وكذلك عرض هذه الطلبات على الدوائر والأقسام ذات العلاقة للوقوف على آرائها قبل التعاقد.
- وجود سياق معتمد لمراجعة المعلومات الراجعة من الجهة المستفيدة بما في ذلك الشكاوى.
- وجود سجل خاص لمراجعة طلبات العقود وتدوين ما يترتب عليها من إجراءات وكذلك وجود سياق معتمد لتعديل العقود.

نقاط الضعف:

- محدودية إيجاد متطلبات الجهة المستفيدة ومنها متطلبات التسليم ويرجع ذلك إلى استخدام ألبانية لغير الغرض المخصص لها.
- محدودية استخدام المعلومات الناتجة من مراجعة العقود في تصميم الإعمال المعاد عليها.

جدول رقم (15) قائمة الفحص الخاصة بالتصميم والتطوير

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	التصميم و التطوير
*			هل يتم التخطيط لمراحل التصميم والتطوير بدء مرحلة الفكرة مروراً بمراحل التصميم الأولى والنهائي والإنتاج وانتهاء بمرحلة استخدام المنتوج؟
*			2- هل يتم مراجعة التحقق والنفاد لكل مرحلة من مراحل التصميم والتطوير ؟
*		*	3- هل تحدد مسؤوليات وصلاحيات لمنفذى فعاليات التصميم والتطوير ؟
*			هل هناك سياق لإدارة وتنظيم الفعاليات المتداخلة بين الدوائر وأقسام المختلفة المسئولة عن أنشطة التصميم والتطوير بما يضمن الاتصالات الفعالة ووضوح المسؤوليات ؟
*			5- هل يتم تحديد وتوثيق المتطلبات الوظيفية والنظامية والقانونية ومتطلبات الأداء كدخلات لعملية التصميم ؟
*			هل تتم مراجعة مدخلات التصميم للتأكد من فعاليتها وإيجاد الحلول لمتطلبات غير المتوقع عليها وكذلك للمهمة وغير

			المنكاملة؟
*			7- هل توثيق مخرجات التصميم والتطوير بشكل يسهل عملية التحقيق منها طبقاً لمدخلاتها؟
*			8- هل يتم التأكيد من وفاء مخرجات التصميم والتطوير بمتطلبات المدخلات؟
	*		9- هل تتوفر مخرجات التصميم والتطوير المعلومات الكافية لعمليات الشراء والإنتاج والخدمات؟
	*		10- هل تشير مخرجات التصميم والتطوير إلى معايير قبول المنتوج؟
	*		11- هل تحدد مخرجات التصميم والتطوير خصائص المنتوج الأساسية ذات العلاقة بسلامة استخدامه؟
*			12- هل يتم اعتماد وثائق مخرجات التصميم والتطوير قبل تعميمها؟
	*		هل تتم مراجعة منظمه التصميم والتطوير في مراحل مناسبة لتقييم قابليته على الإيفاء بمتطلبات وتشخيص المشكلات واقتراح الحلول ومتابيعها؟
	*		هل يشارك في مراجعة التصميم والتطوير متثنون عن المهام المطلوبة مراجعتها كالإنتاج والخدمات والتسويق؟
*			هل يتم التحقيق من نتائج التصميم والتطوير للتأكد من ملائمة مخرجاته مع متطلبات مدخلاته؟ وهل توثق نتائج التحقيق بسجلات تعتمد لهذا الغرض؟
*			هل تفحص صحة نفاذ التصميم والتطوير للتأكد من الإيفاء بمتطلبات الاستخدام؟ وهل تتم عملية التأكيد قبل المباشرة بإنناوج وكذلك قبل تسليم المنتوج للزبون؟
	*		17- هل توثق نتائج صحة نفاذ التصميم والتطوير بسجل خاص يعتمد لها هذا الغرض؟
	*		18- هل يتم تحديد وتوثيق التغيرات التي تحصل على التصميم والتطوير في سجل خاص يعتمد لها هذا الغرض؟
*			19- هل تتم مراجعة للتغيرات للتأكد من صحة نفاذها ومدى تأثيرها في المنتوج الجاهز واجرائه؟
*			20- هل يعتمد سجل خاص لتوثيق نتائج مراجعة التغيرات؟

نقط القوه:

- تحديد مسؤوليات وصلاحيات منفذى فعاليات التصميم والتطوير.
- إشارة مخرجات التصميم والتطوير إلى معايير قبول المنتوج وذلك من خلال المواصفات الفنية المطلوبة
- مراجعة التصميم والتطوير في مراحل مناسبة لتقييم قابليته على الإيفاء بمتطلباته ويتم ذلك من خلال لجان مكونه من متثنين عن المهام المطلوب مراجعتها معده لهذا الغرض وتشخيص المشكلات واقتراح الحلول.
- تحديد وتوثيق التغيرات التي تحصل على التصميم والتطوير في سجل خاص لها هذا الغرض.

نقط الضعف:

- محدوية التخطيط لمراحل التصميم والتطوير الأولى والنهائي والإنتاج بسبب عدم التوافق بين فريق المصممين حيث تجرى كل التصاميم (المعمارية، المدنية، الصحية والكهربائية) بشكل منفصل، والمنسق في هذه العملية قد يولي جزء من التصميم أهمية اكبر من الاجزاء الاخرى.
- محدوية التأكيد من وفاء مخرجات التصميم والتطوير بمتطلبات المدخلات بسبب عدم وجود دراسات جدوى حقيقة، ولو كانت مراجعة مضبوطة لما حصلت اوامر الغيار الا في اضيق نطاق.

جدول رقم (16) قائمة الفحص الخاصة بالمشتريات في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	المشتريات
*			1- هل تعتمد المنظمة معايير محددة وموثقة لاختيار وتقدير و إعادة تقييم الموردين؟
	*		2- هل توثق نتائج التقييم وأية إجراءات ناتجة عن عمل التقييم بسجل يعتمد لها هذا الغرض؟
	*		هل تتضمن وثائق الشراء (إعلان مناقصة) بيانات تصف ما هو مطلوب بوضوح بما في ذلك الفئة و المرتبة و أي تمييز آخر؟
	*		هل تتضمن وثائق الشراء المواصفات و تعليمات الفحص و التقييس النوعي و البيانات الفنية الأخرى ذات العلاقة؟
	*		5- هل تقوم المنظمة بمراجعة وثائق الشراء للتأكد من صحتها و دقة معلوماتها؟
	*		6- هل تحدد المنظمة و تتفق الفحوصات الضرورية للتحقق من جودة المنتوجات المشترأة؟
*			هل تحدد المنظمة بيانات التحقق اللازمة و أسلوب إطلاق المنتجات في معلومات الشراء عند إجراء التحقق في موقع المورد؟

نقط القوه:

- 1- تضمين وثائق الشراء وإعلان المناقصة بيانات تصف ما هو مطلوب بوضوح بما في ذلك الفئة والمرتبة أو أي تمييز آخر.
- 2- تضمين وثائق الشراء المواصفات وتعليمات الفحص والتقييم النوعي والبيانات الفنية الأخرى ذات العلاقة.
- 3- مراجعة وثائق الشراء للتأكد صحتها ودقة معلوماتها.
- 4- وجود تحديد وتتفيد للفحوصات الضرورية للتحقق من جودة المنتجات المشتراء.

نقاط الضعف:

- 1- عدم وجود معايير محددة وموثقة لاختيار وتقييم وإعادة تقييم الموردين حيث تحال بمناقصات عامة (مفتوحة) و اختيار أو طأ الأسعار.

جدول رقم (17) قائمة الفحص الخاصة بعمليات الإنتاج والخدمات في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	عمليات الإنتاج والخدمات
	*		1- هل تتم العمليات الإنتاجية تحت ظروف مسيطر عليها؟
	*		2- هل تتوفر معلومات كافية وواضحة لتحديد الخصائص النوعية للمنتج؟
	*		3- هل توجد لدى المنفذين للعمليات الإنتاجية تعليمات عمل واضحة؟
*			4- هل المعدات الإنتاجية في حالة تمكنا من تحقيق الدقة المقررة للعمليات الإنتاجية؟
	*		5- هل تنفذ عمليات القياس والمراقبة بأدوات قياس متناسبة مع الدقة المطلوبة لنتائج العمليات الإنتاجية؟
			6- هل تقوم المنظمة بالتأكد من صحة نفاذ العمليات الإنتاجية والخدمية في حالة عدم تمكنا من التحقق الفوري من النتائج والمخرجات بالقياس والمراقبة الآتية؟
	*		7- هل توجد إجراءات لترقيم المنتجات أو وضع علامة مميزة عليها تشير إلى المنشأ وطريقة الاستخدام في الحالات التي ينص عليها العقد والتعليمات؟
	*	*	8- هل تستخدم المنظمة مواد أو منتجات مورده من قبل الزبون في عملياتها الإنتاجية؟
	*		9- هل هناك إجراءات توثيقه للتحقق من جودة المواد الموردة من قبل الزبون في عملياتها الإنتاجية؟
	*		10- هل يتم إعلام الزبون بفقدان المواد العائدية أو تضررها بما يجعلها غير صالحة للاستخدام؟
	*		11- هل يوثق كل ماله علاقة بالمواد أو المنتجات الموردة من الزبون؟
*			1- هل تقوم المنظمة بالمحافظة على المنتج من المؤثرات الداخلية في أثناء تنفيذ العمليات الإنتاجية والخارجية في أثناء التعبئة والتداول والخزن والنقل ولغاية وصوله إلى الواقع المحدد؟

نقاط القوه:

- 1- يقوم القسم بالتأكد من صحة نفاذ العمليات الإنتاجية والخدمية في حالة عدم تمكنه من التتحقق الفوري من النتائج والمخرجات بالقياس والمراقبة الآتية ففي حالة الشك يتم إعادة المعلومات إلى مصدرها.
- 2- وجود إجراءات توثيقه للتحقق من جودة المواد الموردة وخاصة المستوردة حيث يطالب بشهادة المنشأ ويتم التتحقق منها عن طريق الشبكة المعلوماتية وكذلك يجب أن تكون شهادة المنشأ مصدقة من قبل الملحقه العراقيه.
- 3- يتم إعلام الزبون بفقدان المواد العائدة أو تضررها بما يجعلها غير صالحة للاستخدام مثلا في حالة رفض المواد في حالة فشلها يتم رفضها مع إبلاغ الزبون بذلك.
- 4- وجود توثيق لكل ماله علاقة بالمواد أو المنتجات الموردة من قبل الزبون.

نقاط الضعف:

- 1- لا تتم العمليات الإنتاجية تحت ظروف مسيطر عليها بسبب التدخلات الخارجية من قبل الجهات المستفيدة وكذلك بسبب القرارات السياسية.
- 2- إن المعدات الإنتاجية ليست في حالة تمكنا من تحقيق الدقة المقررة للعمليات الإنتاجية، وإن نوع هذه المعدات يجب أن يضمن في العقد.

- 3- محدودية توفر معلومات كافية وواضحة لتحديد الخصائص النوعية للمنتج لأن الدراسات الأولية لإنتاج المنتج فقيرة ولا يوجد قادر متخصص لإعداد الدراسات والتصاميم.
- 4- محدودية وجود تعليمات عمل واضحة لدى المنفذين للعمليات الانتاجية بسبب الالتزام نوعاً ما بالتعليمات والقوانين وذلك لعدة أسباب منها تعليمات تفاصيل العقود الحكومية لعام 2008 تتناقض وتقطع في بعض بنودها مع الشروط العامة للمقاولات
- 5- محدودية تفاصيل عمليات القياس والمراقبة بأدوات قياس متناسبة مع الدقة المطلوبة لنتائج العمليات الانتاجية لأنه يعتمد على مختبرات قياس خارجية وعلى خبرة تلك المختبرات وأسلوب النموذج ودقة أجهزة هذه المختبرات وفترة معايرتها وقسم منها غير محدث.
- 6- محدودية وجود إجراءات لترقيم الإنتاج ووضع علامة مميزة تشير إلى المنشأ في الحالات التي ينص عليها العقد حيث يكون هذا في الإعمال الخاصة مثل محطة الوقود، محطة المياه وشبكة الاتصالات من مشروع معين.
- 7- محدودية الاعتماد على المواد أو المنتجات الموردة من قبل الزبون حيث تكون مطبقة في مشاريع معينة مثل مشاريع التجهيز للكليات الخاصة مثل (كلية الطب، التربية الرياضية) لعدم توفر الخبرة من قبل قادر بالإشراف ولنعدد اختصاصات ورغبات الزبائن.
- 8- مسؤولية المحافظة على سلامة الموقع والمواد من مسؤولية الشركة المنفذة ودائرة المهندس المقيم خاصة في الواقع المفتوحة خارج سيطرة الجهة المشرفة.

جدول رقم (18) قائمة الفحص الخاصة بضبط أدوات القياس والمراقبة

ضبط أدوات القياس والمراقبة				
غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا		
	*		1- هل تقوم المنظمة بتحديد القياسات والمراقبة الواجبة الاعتماد ومسؤوليات تنفيذها؟	
*			هل تحدد المنظمة أدوات القياس والمراقبة والمتطلبات المطلوبة للتأكد من مطابقة المنتوج للمواصفات المحددة ؟	
	*		3- هل يتم التأكيد من تنفيذ القياسات والمراقبة بالشكل الذي ينسجم مع متطلباتها ؟	
*			3- هل تتم معايرة أدوات الفحص والقياس بصورة دورية للتحقق من دقتها ؟	
*			4- هل يتم تمييز أدوات الفحص والقياس بطريقة تمكن من معرفة حالة معايرتها ؟	
*			هل توجد إجراءات معتمدة لتحقق من عمليات التفتيش والقياسات السابقة ونتائجها عند ظهور ما يشير إلى إن أدوات القياس المستخدمة بحاجة إلى معايرة ؟	

نقاط القوة:

- 1- وجود تحديد للقياسات والمراقبة الواجبة الاعتماد ومسؤوليات تنفيذها.
- 2- يتم التأكيد من تنفيذ القياسات والمراقبة بالشكل الذي ينسجم مع متطلباتها حيث يتم الاعتماد على دليل المواصفات الفنية.

نقاط الضعف:

- 1- محدودية معايرة أدوات الفحص والقياس بصورة دوريه للتأكد من دقتها وذلك لأنه يعتمد على جهات قياس خارجية.
- 2- محدودية وجود إجراءات معتمده لتحقيق من عمليات التفتيش والقياسات السابقة ونتائجها عند ظهور ما يشير إلى إن أدوات القياس المستخدمة بحاجة إلى معايره.

جدول رقم (19) قائمة الفحص الخاصة بالقياس والتحليل والتحسين

القياس والتحليل والتحسين				
غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا		

مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية / المجلد 20 / العدد 1 : 2012

	*		1- هل تقوم المنظمة بتحطيط وتنفيذ الفعاليات القياس والمراقبة والتحليل للوقوف على مطابقة المنتوج لمتطلبات وإجراء التحسينات في ضوء نتيجة المطابقة؟
	*		2- هل تقوم المنظمة بعرض للطائق الممكنة لتحسين نظام إدارة الجودة بما في ذلك استخدام التقنيات الإحصائية؟

نقطة الضعف:

- 1- محدودية تحطيط وتنفيذ فعاليات القياس والمراقبة والتحليل للوقوف على مطابقة المنتوج لمتطلبات وإجراء التحسينات في ضوء نتيجة المطابقة
- 2- محدودية العرض للطائق الممكنة لتحسين نظام إدارة الجودة بما في ذلك استخدام التقنيات الإحصائية حيث إن الإحصائيات الموجودة من خلال فرز النتائج المطابقة وغير المطابقة.

جدول رقم (20) قائمة الفحص الخاصة بالمراقبة في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	القياس والمراقبة
	*		- هل تقوم المنظمة بمراجعة المعلومات المتعلقة برضى الزبائن كمعايير من معايير الأداء الفاعل لنظام إدارة الجودة؟
	*		- هل تقوم المنظمة بتحديد أساليب الحصول المعلومات الخاصة بمدى توافق جوده منتجاتها مع متطلبات الزبائن؟
*			- هل تقوم المنظمة بإجراء تدقق داخلي بشكل دوري للوقوف على مدى مطابقة نظام إدارة الجودة للتتربيات المخططة طبقاً للمواصفة ايزو 9001-2008؟
*			- هل تقوم المنظمة بإجراء التدقيق الداخلي لمعرفة مدى فاعلية تطبيقات نظام إدارة الجودة في الواقع العملي وال الحاجة إلى تطوره؟
	*		- 5- هل تحدد المنظمة منهجهة ومعيار التدقيق الداخلي؟
*			- هل تقوم المنظمة بالتأكد من اختيار مدققين داخليين من الإفراد غير المعينين بالفعاليات التي سيتم تدقيقها ويتسمون بالحيادية والاسفلاط؟
	*		- هل تتضى المنظمة برنامجا سنويا لفعاليات التدقيق الداخلي يغطي كافة الانظمه المشمولة بنظام إدارة الجودة؟
	*		- هل تحدد الإجراءات المؤقتة للتدقيق الداخلي مسؤوليات ومتطلبات تحطيط التدقيق وتفيده بما في ذلك متابعة التقرير النهائي؟
*			- هل تكفل الاداره المسؤوله عن الموقع المدقق بتتفيد الإجراءات التصحيحية ضمن المدة التي تحددها؟
*			- هل تحدد مسؤولية متابعة التتحقق من إتمام الإجراءات التصحيحية وإعداد التقرير الخاص بنتائج التتحقق؟
*			- هل تقوم المنظمة بقياس ومراقبة عمليات نظام إدارة الجودة لمعرفة مدى إمكانيتها للتوصيل إلى النتائج المخططة؟
*			- هل تتخذ إجراءات تصحيحية مناسبة لضمان ومطابقة المنتجات لمتطلبات في حالة عدم التوصل للنتائج المخططة المشار إليها في (11)أعلاه؟
	*		- هل تقوم المنظمة بقياس ومراقبة خصائص المنتوج في مراحل مناسبة من عمليات تحقيق المنتوج للتأكد من الإيفاء بمتطلباته النوعية؟
	*		- 14- هل يشار في السجلات إلى الموظف المسؤول عن إطلاق المنتوج الجاهز؟
	*		- هل تقوم المنظمة بالتأكد من عدم إطلاق المنتوج أو تسليم الخدمة لحين تكامل التتربيات المخططة بصورة مرضيه؟

نقطة الضعف:

- 1- تحديد منهجهة ومعيار التدقيق الداخلي.
- 2- قياس ومراقبة المنتج في مراحل مناسبة من عمليات تحقيق المنتوج للتأكد من الإيفاء بمتطلباته النوعية ويتم ذلك عن طريق الزيارات الميدانية.
- 3- يشار في السجلات إلى اللجنة المسؤولة عن استلام العمل والمكونة عادة من خمسة أعضاء على الأقل ويتم استلام العمل بعد تأييد انجاز العمل من قبل دائرة المهندس المقيم.
- 4- وجود تأكيد على عدم الاستلام لحين تكامل التتربيات المخططة بصورة مرضيه حيث تقوم بتقدير ذلك لجنة الاستلام للتأكد من إن العمل أنجز أم لم ينجز في حالة وجود بعض النواقص ترحل إلى فترة الصيانة.

نقطة الضعف:

- 1- محدودية الاعتماد على المعلومة الراجعة من الزبون كمعايير من معايير الأداء الفاعل لنظام إدارة الجودة.
- 2- يتم الاعتماد على جهة تدقيقية خاصة من الوزارة.
- 3- عدم وضع برنامج سنوي لفعاليات التدقيق الداخلي والاعتماد على فحص عينات عشوائياً.
- 4- محدودية الإجراءات الموقته للتدقيق الداخلي بما في ذلك متابعة التقرير النهائي لعرض تلافي السلبيات الحاصلة في المنتج السابق.
- 5- يتم تكليف الاداره المسؤولة عن الموقع المدقق بتنفيذ الإجراءات التصحيحية بدون عامل تحديد وقت.
- 6- محدودية متابعة التحقق من إتمام الإجراءات التصحيحية وإعداد التقرير الخاص بنتائج التتحقق لوجود قرارات غير قابلة للتنفيذ.

جدول رقم (21) قائمة الفحص الخاصة بالسيطرة على المنتجات غير المطابقة

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	السيطرة على المنتجات غير المطابقة
	*		هل تقوم المنظمة بتشخيص المنتجات غير المطابقة والسيطرة عليها لمنع استخدامها والتسليم غير المقصود لها ؟
	*		هل توثق أسلوب السيطرة على المنتجات غير المطابقة بما في ذلك المسؤوليات المتعلقة بها والمخلوقين بالتعامل معها ؟
*			هل توجد طريقة لإجازة استعمال أو إطلاق المنتجات غير المطابقة بسبب ثانوي من خلال تقييم التنازل للزبون أو الجهة المعنية ؟
*			4- هل توجد طريقة لتحويل الهدف الأساسي من استعمال أو استخدام المنتوج غير المطابق ؟
*			هل يوجد سجل توثيق فيه طبيعة عدم التطبيق والإجراءات المتخذة بتصديتها بما في ذلك الاتفاق الخاص مع الزبون ؟
	*		6- هل يتم إعادة التتحقق من المنتجات غير المطابقة بعد تصحيحتها ؟
*			7- هل توجد طريقة لتحويل الغرض الأساسي من استعمال أو استخدام المنتوج غير المطابق ؟

نقط القوه :

- 1- تشخيص الإعمال غير المطابقة للمواصفات والسيطرة عليها لمنع استخدامها والتسليم غير المقصود لها.
- 2- توثيق أسلوب السيطرة على الإعمال غير المطابقة بما في ذلك الإعمال المتعلقة بها والمخلوقين بالتعامل معها وذلك عن طريق السيطرة على المكونات.

نقط الضعف :

- 1- عدم وجود طريقة يتم من خلالها استعمال أو استلام الإعمال الغير مطابقة لأسباب ثانوية مع تقييم التنازل من قبل الجهة المستفيدة
- 2- لا توجد طريقة لتحويل الهدف الأساسي من استعمال المنتوج الغير مطابق لغرض الاستفادة منه في مجالات أخرى
- 3- عدم وجود سجل خاص توثق فيه طبيعة عدم المطابقة للإعمال والإجراءات المتخذة بتصديتها بما في ذلك الاتفاق مع الجهة المستفيدة.

جدول رقم (22) قائمة الفحص الخاصة بتحليل البيانات في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	تحليل البيانات
	*		هل تقوم المنظمة بتحديد وجمع وتحليل البيانات للوقوف على مدى ملائمة وفعالية نظام إدارة الجودة المعتمد ؟
	*		هل يتم تقييم التحسينات الممكنة إجراوها على النظام استنادا إلى البيانات التي يتم التوصل إليها من خلال فعاليات القياس والمراقبة حسرا أم المعلومات من خلال مصادر أخرى أو كليهما ؟
	*		هل يتوجب التوصل للعلومات عن مدى رضا الزبون عن المنتوج بنتيجة تحليل البيانات ؟

مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية / المجلد 20 / العدد 1 : 2012

		*	4- هل ينبغي توفير المعلومات التي تشير إلى مطابقة المنتوج للمتطلبات من خلال تحليل البيانات؟
		*	هل يوفر تحليل البيانات معلومات عن خصائص واتجاهات العمليات والمنتجات بما في ذلك فرص إجراء الوقاية؟
		*	6- هل يتبعن التوصل للمعلومات ذات العلاقة بالموردين بين نتيجة تحليل البيانات؟

نقط القوه:

- 1- وجود تحديد وجمع وتحليل لجميع البيانات للوقوف على مدى ملائمة وفعالية نظام إدارة الجودة المعتمد
- 2- تقييم التحسينات الممكن إجراؤها على النظام استناداً إلى البيانات التي يتم التوصل إليها من خلال فعاليات القياس والمراقبة ومن خلال مصادر أخرى.
- 3- وجود أهمية للتوصول عن مدى رضا الجهة المستفيدة عن الإعمال وكذلك اعتمادها في تحليل البيانات.
- 4- وجود أهمية توفير المعلومات التي تشير إلى مطابقة الإعمال للمتطلبات من خلال تحليل البيانات وكذلك وجود أهمية للتوصول للمعلومات ذات العلاقة بالموردين.

جدول رقم (23) قائمة الفحص الخاصة بالتحسين في القسم

غير مطبق	مطبق جزئيا	مطبق كليا	التحسين
	*		1- هل تقوم المنظمة بتحسين فعالية نظام الجودة بشكل مستمر؟
		*	هل تقوم المنظمة استناداً إلى سياسة وأهداف الجودة ونتائج التدقيق الداخلي وتحليل البيانات والإجراءات التصحيحية والوقائية والمراجعة الإدارية بالتحسين المستمر لنظام إدارة الجودة
		*	3- هل تقوم المنظمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة مسببات عدم المطابقة وعدم تكرارها؟
		*	هل تحدد الطريقة المؤقتة للإجراءات التشخيصية للمتطلبات الازمة لمراجعة حالات عدم المطابقة بما في ذلك شكاوى الزبائن
		*	5- هل تشمل الإجراءات التصحيحية تحديد مسببات عدم التطابق؟
		*	6- هل يتم تضمين الإجراءات التشخيصية إجراءات منع تكرار عدم المطابقة؟
		*	7- هل ترافق الإجراءات التشخيصية إجراءات منع تكرار عدم المطابقة؟
		*	8- هل تقوم المنظمة بتحديد الإجراءات الوقائية لإزالة مسببات عدم المطابقة بما في ذلك منع حدوثها؟
		*	9- هل تتناسب الإجراءات الوقائية مع حجم وأهمية حالات عدم التطابق المشخصة؟
		*	10- هل تعتمد المنظمة طريقة مؤقتة للإجراءات الوقائية الضرورية لمنع تكرار عدم المطابقة؟
	*		11- هل توجد طريقة مؤقتة للإجراءات الوقائية الضرورية لمنع تكرار عدم المطابقة؟
	*		12- هل تعتمد المنظمة طريقة إجرائية لتحليل نتائج الإجراءات الوقائية المتخذة ومراجعة مدى فاعليتها؟

نقط القوه:

- 1- وجود تحسين لنظام إدارة الجودة وبشكل جزئي وذلك عند ظهور خلل في الجودة يتم اتخاذ الإجراءات والتدابير الازمة لتحسين الجودة من رفض الاعمال الغير جيدة واعادة تنفيذها بالصورة الصحيحة واحياناً يتطلب الامر استبدال دائرة المهندس المقيم.
- 2- وجود تأكيد على الاعتماد على شكاوى الجهات المستفيدة لمراجعة حالات عدم المطابقة وتحديد الإجراءات التشخيصية وتحديد مسببات عدم التطابق واتخاذ الإجراءات لمنع تكرار عدم التطابق.
- 3- وجود تحديد للإجراءات الوقائية المناسبة لإزالة مسببات عدم التطابق ومنع حدوثها ومراجعة مدى فاعليتها باستمرار.

(19) الاستنتاجات:

بعد دراسة الأنماذج المبحوث(قسم الشؤون الهندسية/جامعة بابل) ومن خلال عرض وتحليل واقع إدارة الجودة في القسم تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات ووضع التوصيات المناسبة والازمة لتحقيق متطلبات المعاشرة الدولية الايزو 9001:2008.

- 1- يمكن تلخيص فوائد نظام إدارة الجودة بأنه يعطي قدره لإنتاج منتج مطابق مع المواصفات المطلوبة وكذلك يتم تقليل تكلفة التصنيع والإنتاج لأنه سيتم تقليل الفاقد أو المعيب في المنتج وتقليل ما هو مرفوض منه أو مرجح. أما في مشاريع التشيد بوجه خاص يكون له تأثير كبير في اختصار الوقت، حيث أن الوقت في المشاريع يكون عاملاً مهماً جداً وقد يكون هو المحرك الأساسي للمشروع.
- 2- إن سبب اختيار المواصفة 9001: 2008 وذلك لأنها تعد من أهم المواصفات حيث تقدم للحاصلين عليها (بعد التطبيق العملي لها وتأهيل المنظمة بها) شهادة ممارسة المنظمة لنظام إدارة الجودة وكذلك عدم امكانية تطبيق أي مواصفة مالم يتم أولاً تأهيل المنظمة بمواصفة إدارة الجودة 9001.
- 3- نظراً لعدم تطبيق نظام إدارة الجودة، عدم وجود كادر مؤهل للقيام بالمراجعة الإدارية والتدقيق الداخلي للجودة وكذلك فإن أغلب العاملين لا يحملون تصوراً صحيحاً لمفهوم الجودة.
- 4- عدم وجود شعبة متخصصة لإدارة الجودة في القسم تعنى بمتابعة عمل القسم وتطبيق العمليات المتعلقة بالجودة.
- 5- وفقاً للقوانين المعمول بها تعتبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي الجهة صاحبة العمل مما يؤدي إلى محدودية صلاحيات القسم باعتباره الجهة ذات العلاقة المباشرة وذات الدراسة بالمشاريع وجميع الأمور المتعلقة بها حيث إن ارتباطه بالوزارة فنياً وجاء من هذه الصلاحيات موكولة إلى رئاسة الجامعة وفق ضوابط معينة مما يؤدي أحياناً إلى تأخير في المراسلات وفي إنجاز المشاريع وخاصة في أوامر التغيير وفي حالات عدم المطابقة مما يؤدي إلى مطالبة الشركات المنفذة بتمديد مدة الأعمال.
- 6- عدم وجود دورات وبرامج توعية وتدريب دوريات لرفع مهارة وكفاءة العاملين وان اغلب الدورات الموجودة هي دورات خاصة لاستيفاء شروط الترقية الوظيفية.
- 7- المكان غير مناسب من ناحية ملائمتها لأجواء العمل وعدم اتساعه للموظفين على الرغم من زيادة الاعداد وتتنوع المهام وخاصة في السنوات الأخيرة.
- 8- عدم وجود ظروف ملائمة من حيث المكان والفهرسة لخزن السجلات والأرشيف لتفادي تلفها وسهولة استرجاعها عند الحاجة.
- 9- إن أغلب المشاريع المنفذة تفتقر إلى دراسة جدوى فنية واقتصادية لعدم وجود كادر متخصص لذلك، حيث أنه قبل اقرار اي مشروع بموجب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة يتطلب اعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع.
- 10- وجود أخطاء تتعلق بالتصاميم بمختلف الاختصاصات، وخلال التنفيذ يجري إعادة النظر بها وتعديلها وقسم منها لا يمكن اتخاذ اجراء بشأنه لتأخر وقت المطالبة بالتعديل وذلك لعدم وجود تنسيق في مرحلة إعداد التصاميم (المعمارية، المدنية، الصحية والكهربائية) حيث لا يتم العمل كفريق واحد مما يؤدي إلى حدوث عقبات إثناء مرحلة التنفيذ، واستناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة 15) يجب ان يكون التغيير في اضيق نطاق مما يتوجب فيه وجود اقل اخطاء تتعلق بالتصاميم.
- 11- الاعتماد على أسلوب المناقصات العامة للتنفيذ (وأحياناً للتصميم)، غالباً ما يؤدي ذلك إلى اعتراض الدوائر الرقابية على بعض الاجراءات التي تقوم بها لجان الفتح ولجان التحليل مما يخلق مشاكل كثيرة وارباكات في العمل مثل القبول بأوطال العطاءات مما يؤدي إلى إحالة المشاريع إلى جهات ليست ذات خبرة وغير قادرة على إنجاز المشاريع بالوقت المناسب وبالصورة الصحيحة.

- 12- وجود تعارض في تعليمات العمل وذلك لعدة أسباب منها تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام 2008 الصادرة عن وزارة التخطيط تقاطع وأحياناً تتناقض في بعض بنودها مع الشروط العامة لمقاولات الهندسة المدنية بقسميها الأول والثاني وبقية الوثائق والتعليمات النافذة، وإن قسم منها يحتاج إلى توضيح أكثر لغرض بندوها والتي قد تؤدي إلى الاجتهاد في التفسير أو سوء الاستخدام بين أطراف العقد.
- 13- عدم وجود مختبرات فحص خاصة بقسم الشؤون الهندسية. حيث يتم الاعتماد على مختبرات فحص خارجية مما يؤدي إلى الكثير من الإشكالات منها خبرة تلك المختبرات وأسلوب النمذجة وعدم دقة الأجهزة وفترة معايرتها وقسم منها غير محدث.
- 14- عدم وجود نظام اتصالات يرتفق بالمستوى المطلوب حيث يتم الاعتماد كلياً على شبكة الهاتف وكذلك افتقار القسم إلى نظام موصلات يفي بمتطلبات القسم وخصوصاً إن أغلب المشاريع تقع على مسافات بعيدة نسبياً عن موقع القسم وقسم منها خارج موقع الجامعة الحالي.
- 15- افتقار القسم إلى الأجهزة والمعدات الضرورية لإنجاز إعماله وخاصة أثناء الاستلام والتدقيق التي تعتبر ضرورية جداً مثل أجهزة المساحة والقياس.
- 16- افتقار دوائر المهندس المقيم لابسط مقومات ديمومة العمل على الرغم من ان تعليمات الموازنة الاتحادية (البند 19/هـ من صلاحيات الوزير المختص) توجب بتقنية وتأثيث دوائر المهندس المقيم من مبالغ الاشراف والمراقبة البالغة (5%) من قيمة المشروع.

(20) التوصيات:

- 1- استحداث شعبة إدارة الجودة لنقوم بدور المشرف على تلبية متطلبات الجودة في كافة جوانب العمل مع تحديد المسؤوليات والصلاحيات الازمة لعمل هذه الشعبة.
- 2- تنظيم دورات وبرامج توعية وللمستويات كافة في القسم وتعريفهم بالنظام المقترن ومدى الفائدة من ذلك عند التطبيق وتدريبهم على وفق خطه موضوعه لذلك
- 3- استخدام تقنيات الحاسوب وشبكة المعلومات الدولية من أجل رفع مستوى التوثيق والاتصالات واستغلال التقنيات الاحصائية في العمل.
- 4- إنشاء مختبرات فحص داخلية معتمدة على المواصفات الفنية والإدارية وإسنادها إلى كادر مؤهل لهذه العملية مع إجراء معايرة دورية لجميع أقسام المختبر. او تحديد وزارة التخطيط المختبرات الرصينة المعتمدة في اجراء الفحوصات وتعتمد على جميع دوائر الدولة بالزمام المشاريع الكبيرة ان يتم فتح مختبرات حقلية فيها.
- 5- إقامة منافسة واقعية بين إدارات المشاريع العائدة لقسم الشؤون الهندسية حول أكثرها توافقاً مع متطلبات الجودة مع استحداث جائزة لذلك.
- 6- اعتماد مبدأ العقاب والثواب في مواقع عمل المشاريع ويتطلب ان يجري اعداد نظام الحواجز والمكافآت التشجيعية والمخصصات الهندسية وبما يضمن العدالة في جميع المشاريع التي تنفذها وزارات الدولة المختلفة مع ضرورة التمييز بين نوع العمل وخصوصية اعادة النظر بالسقوف المحدد للساعات الاضافية، واعطاء المرونة للوزارات المعنية بالتنفيذ لمواقع العمل التي تتطلب زيادة ساعات العمل لها.

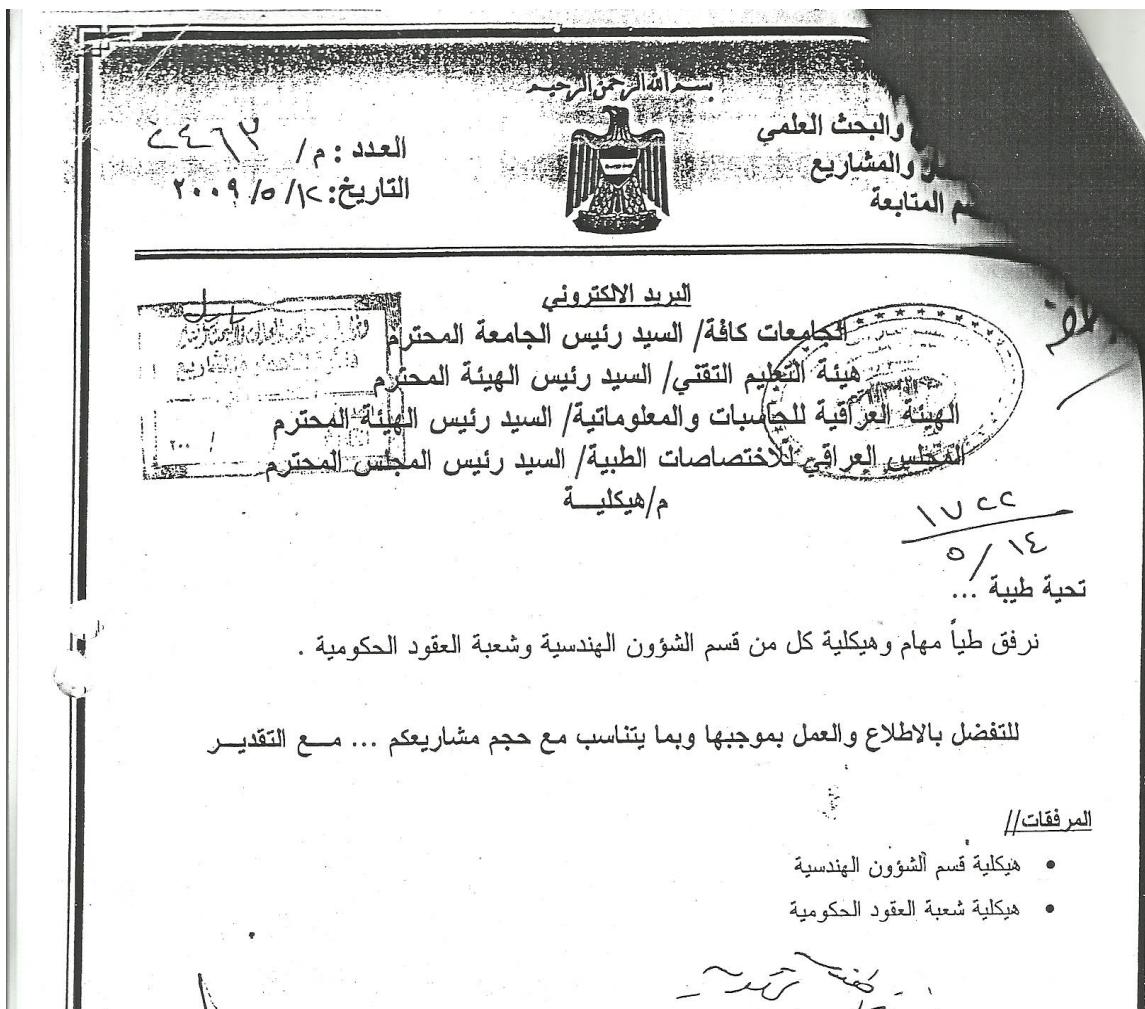
- 7- تهيئة الأبنية وموقع العمل لخلق المكان المناسب من ناحية ملائمة لظروف العمل واتساعه للموظفين وخلق ظروف ملائمة لخزن السجلات والأرشيف واستخدام الارشفه الالكترونية لتفادي تلفها وسهولة استرجاعها من اجل بيئة داعمة للتطوير
- 8- إن قسم الشؤون الهندسية مرتبط فنياً بوزارة التعليم العالي وإدارياً برئاسة الجامعة لذلك يجب تحويل الصلاحيات إلى رئاسة الجامعة وزيادة صلاحيات القسم من أجل تفادي التأخير في إنجاز المشاريع حيث إن قسم الشؤون الهندسية هو الجهة ذات العلاقة المباشرة والدرامية بجميع الأمور المتعلقة بالمشاريع كما يحصل في أوامر التغيير أو عدم المطابقة
- 9- إيجاد تعليمات عمل واضحة من خلال حل التناقض والتلاقي بين تعليمات تنفيذ العقود الحكومية والشروط العامة للمقاولات وإعادة النظر فيها.
- 10- التنسيق بين الجامعات وديوان الرقابة المالية لغرض اشراك ممثل منهم (من العاملين في الجامعات) في لجان فتح العطاءات ولجان تحليل العطاءات او اعتماد أسلوب الدعوات بدل أسلوب المناقصات لضمان وجود جهات او شركات قادرة على انجاز المشاريع بالمدة والجودة المطلوبة وكذلك تعديل قانون تنفيذ العقود الحكومية بحيث لا يكون هناك إلزام بقبول أوطأ العطاءات كما هو موجود في قانون عام 2008 من اجل استبعاد الجهات او الشركات التي قد تسبب تلاؤ في إتمام المشاريع.
- 11- ادخال الكادر الهنديسي للدوائر الهندسية في الجامعات بدورات متخصصة في اعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع داخل القطر وخارجها، وتقعيل دور شعبة التخطيط من اجل إعداد دراسات جدوى فنية واقتصادية فاعلة من خلال استخدام كادر متخصص ومؤهل او احالة موضوع الجدوى الى مكاتب متخصصة في هذا المجال.
- 12- القيام بتدقيق التصاميم لبيان مدى مطابقتها للمواصفات الفنية واحتياجات الجهة المعنية من حيث (تقسيم الفضاءات، الحسابات التصميمية، الفحوصات،...الخ) وادخال الكوادر التصميمية والتدقيقية للجامعات في دورات خاصة تصميمية بحثية داخل القطر وخارجها، او وجود جهات معينة تقوم بمهام ومراجعة وتدقيق التصاميم، ويكون هذا الاجراء مقابل مبالغ معينة ينفق عليها، مثلاً يدفع مبلغ معين عن الخطأ في التصميم.
- 13- إشراك عضو سيطرة(اختصاص سيطرة ونظم) في جميع اللجان (مثل لجان الإشراف) ولجميع المراحل (مثل مرحلة إعداد التصاميم) لخلق التوافق للحصول على أفضل النتائج.
- 14- توفير الاجهزه والمعدات الازمه لإتمام مهام عمل القسم وخاصة أثناء الاستلام والتدقيق وتوفير نظام مواصلات يفي بمتطلبات القسم من الإشراف والمتابعة لأن اغلب المشاريع بعيده نسبياً عن موقع القسم
- 15- إدخال مادة علمية مستقلة تعنى بإدارة الجودة ولكافة التخصصات الهندسية لخلق جيل هندسي واعي لأهمية الجودة ووسائل أداراتها في مختلف جوانب العمل وفقاً لمفاهيم الإدارة الحديثة.
- 16- تطبيق تعليمات الموازنة الاتحادية (البند 19/هـ) والخاصة بتهيئة وتأثيث دوائر المهندس المقيم من مبالغ الاشراف والمراقبة.
- 17- ضرورة الاهتمام بتوزيع المهندسين المشرفين على الاعمال حيث يلاحظ ضعف الاعمال المنفذة التي يكون فيها المهندس المشرف حديث التخرج وبدون خبرة.

المصادر:

المصادر مدرجة حسب التسلسل الأبجدي لها

- * الشمري مهدي عبد، 2000، " دراسة تطبيق متطلبات نظام إدارة الجودة الايزو9001-2000 في مشاريع ابنية جامعة ديالى "، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الهندسة المدنية، كلية الهندسة، الجامعة المستنصرية.
- *البنا، رياض رشاد،2007، " ادارة الجودة الشاملة مفهومها واسلوب ارسانها "، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الواحد والعشرون.
- *الجهاز المركزي للتقدير والسيطرة النوعية، " أنظمة إدارة الجودة – المبادئ والمصطلحات " ، دليل استرشادي مرجعى رقم (1000) ، مجلس الوزراء ، 2002 ، ص15.
- *الريدي، محمد عبد الله، 2005، " ادارة وضبط الجودة لمشروعات الخرسانة المسلحة" ، دار الكتب العلمية للنشر .
- *السقاف، حامد عبد الله،2008، " المدخل الشامل لإدارة الجودة الشاملة ".
- * المبروك، عبد السلام نايف، 2004، " الجودة الشاملة" ، الدوحة- قطر.
- *المحمدي سعدي شرتوح شرقى,2003," تطبيق متطلبات إدارة الجودة الايزو9001-2000 في قسم الشؤون الهندسية – جامعة الانبار "، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الهندسة المدنية، كلية الهندسة،جامعة الانبار .
- * اوهييه، جمال بشير، و زغينين منصور سالم،2005، " ادارة الجوده الشاملة ومراحل تطبيقها "، بحث مقدم الى المعهد العالي للصناعة - مصراته.
- * مجلة مركز البحوث التربوية،العدد السابع،2006،"الجودة الشاملة وامكانية تطبيقها في التعليم" ،العدد السابع.
- * هلال، كريم فخري، وغازي، عامر احمد، 2009، " سلسلة ادارة الجودة الشاملة ومواصفاتها العالمية " ، اصدارات غرفة صناعة بابل.
- * Gunuydin, Murat, and Ardit, Darid, 1998, "**Factors That Effect Process Quality in the life Cycle of Building Project**", Jurnal of Construction Engineering and Management, Vol. 124, No. 3.
- * Oleander, Stefan, 2001, "**Public Management in Construction Process**", PHD thesis, Dep. Of Construction Management, School of Civil Engineering, Lund University.
- * web site :<http://ar.wikipedia.org>.
- * web site :http://hrm_groub.com
- web site :www.ISO.org

الملحق رقم (1)



* هيكلية قسم الشؤون الهندسية في الجامعات *

يرتبط هذا القسم إدارياً برئيس التشكيل وفنرياً بدائرة الإعمار والمشاريع في الوزارة ويرأس القسم من ذوي الخبرة والكفاءة لا تقل خبرته عن ١٠ سنوات في إدارة المشاريع ويحمل شهادة لا تقل عن البكالوريوس في الهندسة ويفضل من حملة الشهادات العليا ويكون القسم من الشعب التالية :-

١. شعبة التخطيط ودراسة المشاريع :-

يتولى مسؤولية الشعبة من ذوي الخبرة والكفاءة ولا تقل خبرته عن (١٠-٥) سنوات ويحمل شهادة لا تقل عن البكالوريوس في الهندسة ويحدد الكادر حسب حاجة الشعبة اعتماداً على عدد المشاريع على أن يتضمن الاختصاصات التالية:

- هندسة بأختصاصات مختلفة مثلـ (معماري ، مدنـي ، كهربـاء ، ميكـانيـك)
- محاسبـة
- فـي حـسـب الـحـاجـة
- عـلـم حـاسـبـات

وتكون الشعبة من الوحدات التالية:

١.١. وحدة الخطة ودراسة الجدوـي للمشاريع تقوم الوحدة بالمهام التالية:

١. إعداد الدراسات المتكاملة (الجدوى الفنية والاقتصادية) لتحديد متطلبات إنشاء المشاريع الجديدة أو تأهيل وصيانة الأبنية القائمة وتحديد أولويات تنفيذها اعتماداً على إستراتيجية التشكيل وإعداد خطط تنفيذها على كل من محوري مشاريع الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم ضمن الخطة السنوية أو المستقبلية للوزارة .

٢. إعداد وتدقيق الاستمرارات الخاصة بالمشاريع لتهئتها لغرض مناقشتها مع الجهات ذات العلاقة لإدراجها ضمن خطة الوزارة العامة أو منهاج تربية الأقاليم .